محضر الجلسة رقم 637

التاريخ: الثلاثاء 9 محرم 1430 (6 يناير 2009)
الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الأول لرئيس المجلس، ثم المستشار السيد علي سالم الشكاف، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث ساعات وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين.

بسم الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول هذه الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أحيط المجلس الموقر علما أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفوية مع جلسة عمومية، تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة التالية:

مشروع قانون رقم 52.08 يقضي بإنهاء مدة انتداب أعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية، ومجالس المقاطعات ومجالس العمالات والأقاليم والمجالس الجهوية، وبانتهاء مدة انتداب ممثلي المأجورين.

ثانيا، مشروع قانون رقم 42.08 يتعلق بإحداث وكالة التنمية الفلاحية.

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد الأمين لقراءة ما جد من مراسلات، أريد باسمكم جميعا أن أرحب بالمستشار المحترم الأستاذ الكانوني، مستشار عن جمة دكالة عبدة الذي عوض المستشار المحترم الأستاذ العزوزي بنفس الجهة، وأتمنى له كامل التوفيق والنجاح في مهامه الجديدة.

الآن أعطي الكلمة للسيد الأمين، أمين الجلسة ليتلو عليكم ما ورد على الرئاسة من مراسلات فليتفضل السيد الأمين مشكورا.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي، أمين المجلس:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمراسلة من المستشار السيد حميد بنعلوش، جاء فيها:

الموضوع: استقالة وانخراط.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد؛ طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني تقديم استقالتي من فريق الأحرار والمعاصرة وانخراطي في الفريق الحركي ابتداء من هذا التاريخ.

وتقبلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

إمضاء المستشار: حميد بنعلوش.

كما توصلت الرئاسة باستدراك على جدول أعمال هذه الجلسة ليوم الثلاثاء 9 محرم 1430 الموافق ل 6 يناير 2009، يضاف السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، حول الوضع الاجتماعي بالمغرب للمستشارين المحترمين السادة: أمبارك السباعي، مولاي إدريس العلوي، المهدي زركو، حسن زهير، محمد برطني، عبد الصمد عرشان، عبد الرحيم الكوبابي، عبد السلام الودي، سعيد كمال.

كما توصلت الرئاسة بمجموعة من الأسئلة الشفهية والكتابية ابتداء من يوم 30 دجنبر 2008 إلى غاية هذا اليوم الثلاثاء 6 يناير 2009 وعددها كالتالي:

- بالنسبة للأسئلة الشفهية: 10 أسئلة؛
- بالنسبة للأسئلة الكتابية: 3 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، أعطي الكلمة في إطار المادة 128 من القانون الداخلي للمجلس من أجل إحاطة المجلس علما للفريق الحركي، فليتفضل السيد الرئيس مشكورا. الفريق الحركي مكاينش إذن ننتقل للإحاطة الثانية تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير أختي الوزيرة،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي للمجلس، يشرفني أن أحيط المجلس الموقر ومن خلاله الرأي العام بقضية طارئة تتعلق بالتعامل الغير الإيجابي لأعضاء الحكومة مع الأسئلة الكتابية للسادة البرلمانيين.

السيد الرئيس،

إذا كانت من بين مهام السلطة التشريعية مراقبة العمل الحكومي عن طريق الأسئلة الشفهية والكتابية، فإن هذه الأخيرة لا تحظى بالأهمية اللازمة من طرف السادة أعضاء الحكومة، إذا تظل دون جواب رغم مرور السقف القانوني الذي يحدده القانون للتوصل بالإجابة عن مختلف الأسئلة الكتابية.

السيد الرئيس،

وأمام هذا الوضع الذي يفرغ محتوى مراقبة البرلمان للحكومة، فإننا ننبه الحكومة من أجل الاهتمام والإجابة عن مختلف الأسئلة الكتابية في موعدها القانوني حتى لا تبقى اهتمامات ممثلي الأمة وانشغالاتهم بقضية المواطنين التي يطرحونها على الحكومة دون أجوبة.

السيد الرئيس،

فإذا كنا نتفهم غياب أعضاء الحكومة عن الحضور في الجلسات العامة للأسئلة الشفهية لالتزاماتهم الطارئة في بعض الأحيان أو التي تستوجب غيابهم، فإن عدم الاهتمام بالإجابة عن الأسئلة الكتابية التي تظل لشهور دون جواب لا يجد مبرره لدى الحكومة.

وأملنا يتم تصحيح هذا الوضع مستقبلا حتى تتمكن كل مؤسسة من القيام بالدور المنوط بها.

وبالخلاصة، السيد الرئيس المحترم، نحن ما كنقولوش أن الوزراء ما كيواجبوناش كيواجبونا ولكن ما بعد الجواب، نريد قولا وفعلا، كاين بعض الوزراء اللي كيوجبنا، ولله الحمد منهم جوج، هاهما حاضرين معنا، ولكن البعض راه مكيواجبوناش كيبقى قول بدون فعل.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، في نفس الإطار الكلمة للفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدة والسادة المستشارين،

يحتم علينا الظرف أن نحيط المجلس الموقر علما ومن خلاله الرأي العام بالهدايا وليس الهدية أو الهديتين، الهدايا التي قدمت للشعب المغربي في مطلع السنتين الجديدتين الهجرية 1430، والميلادية 2009.

هدايا تتعلق بالارتفاعات الصاروخية في الأسعار، قد ندرك ما كنا نتوقعه جراء القانون المالي 2009 (l'autoroute) مثلا لكن الارتفاعات الناتجة عن جشع المضاربات وتقرير المندوبية السامية للتخطيط، أشار بالأرقام إلى الارتفاعات التي عرفتها المواد الأساسية من العجائن التي مصدرها القمح والزبدة إلخ... وكذلك عرفت الزيادات، زيادات في النقل وزيادات في الحليب في مطلع هذه السنة، فيدرك الجميع أن هذا الواقع الذي يحترق به الشعب المغربي لا يمكن السكوت عليه، كذلك الطامة الكبرى والتي يبدو من خلالها أن هناك ارتباكا حقيقيا لدى الحكومة، وهو ما عرفته مسألة المواد النفطية في مطلع السنة الجارية وخاصة الكازوال 50 الذي قيل بأنه سيحتسب بثمن ما، وأصبح المواطن المغربي يؤديه بثمن الكازوال 350.

البلاغ المشترك لوزارة الطاقة والمعادن، والوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة، يكشف أن هناك عدم انسجام داخل الحكومة، ارتباك داخل الحكومة عدم القدرة على مواجهة القرارات التي اتخذتها الحكومة نفسها، وهذا يحترق به المواطنون وتحترق به الشغيلة المغربية خاصة، وزيادة على احتراق الشغيلة المغربية بنار الأسعار تحترق جراء الممارسات اللامسؤولة في بعض الجهات وخاصة جهة مكناس حيث أن هناك أكثر من ألف عامل حرموا من حقوقهم جراء المساومات، جراء عقلية بائدة تجلت مؤخرا في الاعتداء على النقيب حميد الطاهري داخل محكمة الاستئناف.

كذلك عندما تقرر الحكومة قرارات نرى المراكز الاستشفائية الجامعية المسيرة بطرق مستقلة أخذت الحكومة قرار، الآن مرت ستة أيام من الشهر ولا زالوا لم تصلهم أجورهم في ظل هذه النار المحترقة ديال الأسعار.

لذلك فنبلغ الحكومة، نبلغ الرأي العام، أننا كمركزيات نقابية كفريق فيدرالي للوحدة والديمقراطية، سيمتد فعلنا من المجلس إلى خارج المجلس على الساحة لمواجهة هذا الواقع المر، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، في نفس الإطار، الكلمة في إطار إحاطة المجلس علما للفريق الاشتراكي فليتفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وتحديدا المادة 128 منه، أحيط مجلسنا الموقر علما ومن خلاله الرأي العام بالأوضاع التي يعيشها قطاع الإعلام العمومي السمعي البصري، وتحديدا الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون، وهي وضعية مقلقة التي بلورتها الوقفات الاحتجاجية المتعددة وحمل الشارة إلى غيرها من مظاهر الاحتجاج الحضارية التي قام بها العاملون بالإذاعة والتلفزة، من صحفيين وتقنيين ومنتجين وإداريين، ويتجه العاملون بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة إلى تنفيذ وقفة احتجاجية أخرى أمام دار البريهي، يوم الخميس 8 يناير 2009 ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا تحت شعار: "لا لانتهاك حقوق المواطنين وإقصاء قضايا المواطنين".

والواقع أن هذا الشعار يجسد الحس الوطني في أجل مظاهره، إذا اعتبرنا انطلاق أصوات من داخل الدار تحتج على إقصاء قضايا المواطنين

الكبرى، يضاف إلى ذلك تدهور الأوضاع بالشركة وسيادة سوء التسيير والمحسوبية واستهداف مكاسب وحقوق العاملين وضمنهم الصحفيين.

إن هذه المؤسسة تعيش اليوم حالة تسيب وفوضى توظيفات خارج المعايير، تعيينات في مسؤوليات عليا دون مقاييس، بل إنه في الوقت الذي تضاعفت ميزانية هذه الدار لعشرات المرات، تشهد الآن تدنيا في كثير من المستويات وخاصة على مستوى الأخبار وتقوية الإنتاج والتعامل الانتقائي مع القضايا الوطنية، بل حتى على مستوى الأشخاص.

ونعتقد أنه آن الأوان ليفتح البرلمان تحقيقا حول الوضعية بهذه المؤسسة، حتى لا تستفحل الأوضاع بشكل أسوء خاصة وأن الأمر يتعلق بقطاع له حساسيته الخاصة ويمول من المال العام للشعب والذي ينحدر أداؤه بشكل لم يسبق له مثيل، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة الآن للفريق الاستقلالي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد عزيز الفيلالي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

عملا بمقتضيات المادة 128 من القانون الداخلي، والتي تنص على إحاطة المجلس علما، يشرفني أن أحيط المجلس ومن خلاله الرأي العام، أن مدينة فاس قد استيقظت يوم الأحد في الساعات المتبكرة عن فيضان مهول، وشمل هذا الفيضان بالأخص مقاطعة فاس المدينة وأعني النسيج القديم للمدينة، هذا الفيضان المهول الذي هو كذلك ناتج عن الطاقة الاستيعابية لسد تلي مجاور لمدينة فاس، والذي هو كذلك يعني فاض على المدينة واللي وجد أمامه الطريق ديالو هي مدخل المدينة العتيقة، واللي كيعرف المدينة العتيقة عبر الطريق الجديدة يعني الرصيف، فأمام الهول ديال الأمطار ديال المياه المتدفقة على المدينة وأمام استقاظة الجميع، كان الحل الوحيد هو يعني تحويل اتجاه هذه المياه، ولولا عدم القيام بهذه المحاولة والتي أسفرت عن نتائج طيبة، لكانت الكارثة عظمى ولكانت الخسائر أكثر.

فالمياه التي وصلت إلى عمق المدينة، هي مياه تدفقت فقط لمدة ساعة واحدة قبل عملية التحويل، وعملية الفيضان استمرت طيلة اليوم من السادسة صباحا إلى السادسة مساء فتصوروا معي ما وقع داخل المدينة وقع لمدة ساعة واحدة لو قدر الله والعملية استمرت لمدة 12 ساعة لكانت الكارثة، وكانت الطامة العظمى.

ومع ذلك وقعت خسائر والتي قدرت في 44 دكان تجاري وكان ذلك منازل وهي تقريبا 20 منزل وتمركزت الخسائر بالضبط في باب سيدي عواد وكذلك النخالين وكذلك الخرشفيين، الأصابع كلها تشير إلى أن المسؤولية هي مسؤولية الوكالة ديال الحوض سبو، حيث قيل لنا أنه السد فاض، هذا السد أكيد أنه كيخدم بواحد الورقة تقنية ديال الطقس والأمطار اللي كانت داخلة كانت معروفة عند هاذ الناس ديال هذا السد، فكان ممكن وخصوصا أن من بين الأمطار الأخيرة والأمطار اللي قبل منها، كانت مدة ديال الانفراجات ديال عشرة أيام، كان ممكن على الناس المسؤولين على هاذ السد يفجروا هذا السد في مدة ستة أيام أو سبعة أيام و بالتقسيط وبالتالي ما توقعش الكارثة.

فالمسؤولية هي لا لبس فيها هي مسؤولية وكالة حوض سبو، وأمام هذه الكارثة لابد وكنطلبوا من هاذ المنبر وبإلحاح أن هاذ الناس يتعوضوا، لأن إلى كانت الفيضانات اللي وقعت في الجهات المغربية الأخرى واللي طلعت علينا النتائج ديالها، أنه ناس بناو داخل الوديان أو في الأحواض ديال الوديان أو بجانب الوديان هاذ الناس ما دروش من هذا الشيء كله، هاذ الناس كلسين في أحياء قديمة قدم التاريخ، وهاذ الأحياء اللي ذكرت كلها أحياء اللي عندها 200 عام فوق، فهما ما مشاوش عند ألواد بل السد اللي جا عندهم. وبالتالي من هاذ العملية بسيطة استوجب على وكالة حوض سبو تعويض هاذ الناس، فكنطلبو تعويض هاذ الناس وكنطلبو يعني الأخذ بيدهم والجميل في العملية هو روح التضامن التي سادت هاذ العملية لا من منتخبين ولا من سلطات محلية ولا من رجال المطافئ وكذلك رجال الأمن وجمعيات المجتمع المدني، وجميع سكان مقاطعة فاس المدينة.

والأمر اللي الآن أصبح ملح وهذا نداء لكتابة الدولة في هذا الميدان، هو نقص جميع السدود المغربية، بحيث أن السدود المغربية الآن الطاقات الاستيعابية ديالها ما كتمثلش حتى 50% ديال المياه، كلها أتربة وكلها أوحال واستوجب بعد استعمالها وبعد تشغيلها لمدة سنوات كثيرة، استوجب الآن على كتابة الدولة القيام بعملية النقص وهذا شيء طبيعي والشيء بالشيء يذكر، ملي كنقولوا فيضانات كنقولو دور آيلة للسقوط واللي تسجل مع الأسف عملية انهيار عدة منازل...

السيد رئيس الجلسة:

أرجوك السيد المستشار، اخذيتي 5 دقائق، الكلمة الآن للفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، الله يخليك اخذيتي أكثر من 5 الدقائق الرسالة وصلت، حنا ماشي بصدد دراسة سياسة السدود بالمغرب، أرجوك الله يخليك، الرسالة وصلت، الإحاطة وصلت، ونحن متضامنين مع المتضررين، الكلمة الآن للحركة الديمقراطية الاجتماعية، الكلمة لرئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

تداول الفريق ديالنا في قضية الاستمرار العدوان الإسرائيلي على غزة، اللي جعلها موضوع إحاطة، ولكن الوقفة ديال مليون مغربي يوم الأحد شفت الغليل للجميع، لهذا وتبعا لذلك قرر الفريق أن يحيط المجلس بقضية طارئة أخرى يجب على الحكومة أن تعمل على تفعيلها والأخذ بعين الاعتبار بها إن هي أرادت التماسك الاجتماعي للطبقات المتوسطة في بلادنا.

أريد أن أحدثكم عن الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة في المغرب، وعن الأسعار الملتهبة للكثير من المواد الأساسية التي يستعملها جل المواطنين.

السيد الرئيس،

الكل يعلم ما عرفته الأسعار ربيعة وصيف سنة الماضية التي ودعناها من ارتفاع صاروخي سواء في المواد الغذائية أو المحروقات، حيث بلغت أثمان قياسية لم يشهد لها تاريخ الأسعار مثيلة، وانعكست هذه الأثمان سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين التي كانت من قبل في وضعية هشة وزادها الغلاء إلى حد أن بعض الأسر المغربية السيد الرئيس أصبحت عاجزة تماما على مواجهة نفقات الكراء والغذاء ومصاريف الماء والكهرباء وغيرها.

السيد الرئيس،

وقد تفهمت هذه الفئات العريضة التي تضررت من هذه الأسعار الملتهبة آنذاك الزيادات في الأسعار وقبلت على مضض تأثيرها السلبي.

وفي هذا السياق أضرت لكم مثلا في رقم الزيادة التي عرفتها المغرب، فالمرجع للمندوبية السامية للتخطيط حيث حددتها في 46% لنفرض أن هذا الرقم صحيح، هل أجور الموظفين السيد الرئيس أو أجور العاملين زادت ب46% مما يدل أن كان الأمر يحتاج إلى دليل أن هناك تراجعا ملموسا في القدرة الشرائية لفئات عريضة من المجتمع.

السيد الرئيس،

إن هذا الخريف عرف انهيارا كذلك في الأسعار في كل الأسواق وفي كل المواد، فقد برميل النفط ثلاث أرباع من ثمنه، وفقدت المواد الغذائية 50 إلى 60% من ثمنها، وهذا ما لم نلمسه السيد الرئيس في السوق المغربية، إذ لازالت الأمور على حالها اللهم بعض الانخفاضات الطفيفة التي لا قيمة لها.

السيد الرئيس،

إننا في موقعنا في المعارضة، نطلب الحكومة وهي التي جاءت لتحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، كما صرح بذلك السيد وزير الأول أمام هذا المجلس، وقال بالحرف أنها تراعي وتحافظ وتقوى القدرة الشرائية للمواطنين، وفي هذا المناخ الإيجابي العالمي للأسعار وإلا نالها غضب الشارع المغربي كما قال أحد الزملاء الذي لا يستحمل أن تضعف قوته الشرائية يوما بعد يوم وبدون مبرر السيد الرئيس وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة الآن للفريق الاتحاد الدستوري في إحاطة المجلس علما.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس، حنا كلنا كنتكلموا على هاذ الشي دابا اللي يروج في الشارع لأن اللي كيروج أنه شعار هاذ الحكومة هي الزيادة في الضرائب وفي الدعائر وفي الأسعار ففي كل مناسبة السيد الرئيس متاحة كنا دائما ننبه الحكومة إلى ظاهرة ارتفاع الأسعار، وكان جواب الحكومة دائما مبررا بارتفاع الأسعار في السوق الدولية، نساءل الحكومة الآن: كيف ستبرر استمرار ارتفاع الأسعار في ظل تراجعها على المستوى الدولي؟ الكازوال تراجع إلى أقل من 45 دولار للبرميل، القمح، الزيوت الغذائية تراجعت بنسبة 50% إذن فالحكومة تقول للشعب المغربي الخسارة عليك والربح للحكومة وحدها، وكيما وصف ذلك أحد الصحفيين، وكنشكرو من هذا المنبر يا طالب النقصان رد بالك من الزيادة.

إخواني المستشارين،

إن استخفاف الحكومة بقضية جوهرية وحساسة كهذه، أي المتعلقة بالقدرة الشرائية والوضع الاجتماعي المتأزم لعموم المواطنين، من شأنه أن يؤدي إلى احتقانات اجتماعية، فحسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط، الزيوت الغذائية ارتفعت ب 44%، المواد المستخلصة من الدقيق 40%، الزبدة الصناعية 25%، مع العلم أن ثقل هذه المواد يشكل 41% من مجموع الكفة أي ذاك الكفة ديال الاستهلاك ديال الدراوش.

إذن تصور معي السيد الرئيس والسادة المستشارين، هاذ الحمل الإجباري الذي تحمله الشعب المغربي خلال سنة 2008، وهذا كله على حساب ماذا؟ هل على حساب تعليم الأبناء أولاد الشعب المغربي؟ أم على حساب صحتهم؟ أو على حساب ماذا؟

نطلب من الحكومة السيد الرئيس، أن تفك لغز هذه المعادلة التي يصعب علينا فهمها وبالأحرى حلها شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، قبل أن نشرع في معالجة الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول الأعمال، وعددها 22 سؤالا أو 20 سؤالا، منها سؤالان آنيان موجهان لقطاع الشباب والرياضة والتشغيل والتكوين المهني، وعشرون سؤالا عاديا موزعة على قطاعات الاقتصاد والمالية، الإسكان، الطاقة والمعادن، الصحة، الفلاحة، التنمية الاجتماعية، الجالية المغربية المقيمة بالخارج، كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي.

قبل ذلك ألتمس وبإلحاح شديد من السادة أعضاء الحكومة والسادة المستشارين أن يلتزموا بالوقت المخصص لكل سؤال أو لكل رد على سؤال، لأنه مسألة وقت والوقت ليس في ملك الرئاسة، كما هو ليس في ملك المستشار.

أرجوكم تكييف السؤال والتعقيب على السؤال حسب الوقت، ماشي المجلس اللي غادي يتكيف مع المعني بالأمر، خص المعني بالأمر يكيف السؤال ديالو حسب الوقت المخصص له، باش نتجنبو كل ما من شأنه أن يثير جدلا أو نقاش بين الرئاسة والسادة المستشارين المحترمين.

إذن نبدأ بالسؤال الأول موجه إلى السيدة وزيرة الشباب والرياضة حول الجموع العامة للجامعات للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، لحسن نبيه، أحمد الشافعي، الغازي الغرارية، أحمد الجغيري، الحسين الحداوي، الحبيب الزويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بن ديدي، عبد القادر النميلي، البشير أهل حماد، محمد اجبيل، عبد المجيد أبرشان، علي أساكتي، أحمد النماوي، أحمد التويزي، محمد تاضومانت.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

بادرنا بطرح هذا السؤال قبل انعقاد الجمع العام للجامعة الملكية المغربية لبناء الجسم، واليوم نطرحه بعد انعقاد الجمع العام الاستثنائي لنفس الجامعة بتاريخ 2008.12.27، والذي عرف أجواء غير عادية إن لم نقل أجواء الفوضى والتسيب، إننا نذكركم السيدة الوزيرة بأننا طرحنا سؤالا خلال الدورة السابقة يرتبط بشكل عام بظاهرة الجموع العامة للأندية والجامعات الرياضية، والتي سجلت فيها مخالفات واضحة بأساليب لا تمت للرياضة بصلة ولا تلتزم بمبادئ الحكامة والديمقراطية، ولازلنا نتذكر إجاباتكم الواضحة والتي أكدتم فيها عزم الوزارة على مراقبة سير الجامعات وتدقيق حساباتها وتصحيح الأوضاع التي يجب أن تصحح.

كما أنكم التزمتم السيدة الوزيرة المحترمة بمراجعة القوانين التشريعية التي تحتاج إلى مراجعة وخاصة الملحة منها، الآن السيدة الوزيرة طرحنا من جديد هذا السؤال لما أطلعتنا الصحف والجرائد الوطنية على ما يجري داخل الجامعة الملكية لبناء الجسم ولا شك أنكم تتبعتم ذلك، فهذه الجامعة عرفت خروقات قانونية وتنظيمية بشكل خطير خلال الجمع العام الأخير المنعقد كما سبق الذكر يوم 2008.12.27 وبحضور ممثلين عن وزارتكم هؤلاء الممثلين المفترض فيهم السهر على تطبيق القانون عوض المساهمة في خرقه.

لذا نتساءل معكم السيدة الوزير، هل قمتم بما التزمتم به من مراقبة وافتحاصات وتدقيقات للحسابات المالية للجامعات الرياضية؟ وما هي نتائج هذه التدقيقات بشكل عام وبشكل خاص ما يتعلق بجامعة بناء الجسم؟

فنحن نعلم أن هذه الجامعة رفض تقريرها الأدبي والمالي للجمع العام المنعقد بتاريخ 2008.12.01 وتم الإعلان عن لجنة مؤقتة لتسييرها، وقد مرت سنة دون أن تقوم الوزارة الوصية ببحث فيما يجري داخل هذه الجامعة شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيدة وزيرة الشباب والرياضة فلتتفضل للإجابة عن السؤال.

السيدة نوال المتوكل، وزيرة الشباب والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية كنشكر السادة المستشارين المحترمين على طرحهم لهذا السؤال كيتعلق بقطاع الشباب والرياضة كنشكركم على الاهتمام فيما يخص هذا القطاع.

وجوابا على السؤال ديالكم اللي متعلق بمراقبة الجموع العامة للجامعات الملكية المغربية لعدد من الرياضات، تفاجأت أنكم كتطرحوا السؤال بدقة حول جامعة محددة ولكن ما كاين مشكل يمكن نعطيكم الجواب الآن أو لا من بعد فيما يخص هذه الجامعة بالضبط، ولكن السؤال الموجه اللي جا بصفة كتابية هو كيتعلق بمراقبة الجموع العامة للجامعات الرياضية وتدقيق الحسابات نتاع هذه الجامعات.

بغيت نؤكد لكم أن هذه الجامعات الرياضية، هي تحدث وفقا للظهير الشريف الصادر في 15 من شهر نونبر سنة 1958 كما تم تعديله وتتميمه وفقا كذلك لقانون التربية البدنية والرياضة الصادر بتاريخ 19 ماي سنة 1989 وكذا المرسوم التطبيقي له إضافة إلى اعتماد ومراقبة وزارة الشبيبة والرياضة على أنظمتها الأساسية.

الجامعات كتعقد الجموعات العامة ديالها السنوية وفقا للقوانين نتاعها الأساسية وبحضور كذلك ممثل لا على وزارة الشبيبة والرياضة وكذلك ممثل عن اللجنة الوطنية الأولمبية المغربية.

وفي هذا الإطار وتفعيلا كذلك لمقتضيات المادة 18 من قانون نتاع التربية البدنية والرياضة، بادرت الوزارة إلى تعيين أطر ممثلين داخل كل جامعة على حدة لتتبع كل الأنشطة وكيكون عندها كذلك واحد القانون أو صفة استشارية داخل هذا الجامعات.

مع الإشارة كذلك إلى أن الوزارة قامت بتوجيه دورية لجل الجامعات الملكية المغربية الرياضية لتحديد مواعيد لعقد الجموعات العامة ومع تحديد تاريخ ديال15 أكتوبر من السنة الفارطة أي 2008 إلا أن بعض الجامعات لم تلتزم بهذا الموعد وأنا متفقة معكم مما حدد بعض واحد الارتباك والوزارة بالتالي يعني وجهت واحد المراسلة ثانية استفسارية للجامعات اللي ما

عقدتش الجموعات العامة ديالها باش أنها تعطي البراهين لعدم انعقاد الجموعات العامة.

اتضح على أن عدد نتاع الأندية وكذلك عدد نتاع العصب تعذر أنها تعقد الجموعات العامة ديالها وهذا جعل كذلك ارتباك أكثر داخل الجامعات وجعل أن الجامعات تؤجل كذلك الجموعات العامة ديالها إلى حين إثبات هذه الأندية وكذلك العصب لقانونيتها وكذلك شرعيتها، والوزارة حسمت بصفة استثنائية هاذ السنة على أساس أن الجامعات تعقد الجموع ديالها بصفة منتظمة في المستقبل.

وفي المقابل، عقدت حاليا من أصل 44 جامعة 23 جامعة عقدت الجموعات العامة ديالها في انتظار أن تقوم الجامعات المتبقية بنفس العملية خاصة وأنها ملتزمة على الصعيد الدولي باش أنها تحسم في الأمور، هذا وحرصت الوزارة على افتحاص كذلك التقرير الأدبي والمالي لبعض الجامعات بعد المصادقة عليها خلال الجموعات.

بغيت غير نأكد السيد الرئيس، على أن المفتشية العامة نتاع الوزارة وكذلك المديرية نتاع الرياضة يعني عينت مكتب خاص لافتحاص، حاليا افتحصنا ثلاث ديال الجامعات على أن تعمم هذه العملية بصفة تاريخية على جل الجامعات الملكية المغربية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل هناك تعقيب؟ تفضل الأستاذ المهاشي في إطار تعقيب.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة سؤالنا كان ماشي هو هذا في الحقيقة جزء منه ماشي هو الجواب ديالكم، أنا سؤالي كان واضح، واش تم شي تدقيقات؟ واش كاين شي نتائج ديال هاذ التدقيقات؟ بالإضافة ديال الكيفية كيفاش كتمشي بها هاذ الجموع هاذي.

فحصنا نتفقوا جميعا بأنه راه ما يمكنشاي الرياضة ديالنا تزيد للقدام، إلى ما كنتش قطيعة عن الممارسات والتصورات التي تعتبر مسؤولية الجمعية امتياز، كذلك ميزانية الدولة هي اللي كتأخذ منها الميزانية تسيير الجامعات، هاذي ميزانية ديال الشعب، الشعب من حقه يعرف فين كتصرف هذه الأموال؟ وكيف تصرف؟ وأشنو النتائج ديالها؟ راه ميمكنشاي نبقاو غير غاديين، النتائج غير مرضية والأموال ديال الدولة كتمشي، فسؤالي فيما يخص جامعة بناء الجسم، هذا رئيس ديال الجامعة يرفض تقريره الأدبي والمالي ويستدعي لجمع عام استثنائي وكيطلع عاود ثاني رئيس في حين أنه رفض تقريره المالي، آشنو دارت الوزارة في هاذ المسألة هاذي؟

وأخيرا السيدة الوزيرة، أملنا وأمل الرياضيين كبير في قدرتكم على تقويم وتصحيح هذا الوضع والذي قد يستوجب لجنة برلمانية لتقصي الحقائق، فيما يخص تسيير الجامعات والأموال اللي كتمشي للجامعات، لذا نلتمس منكم اتخاذ التدابير اللازمة على وجه الاستعجال لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وإن سمحتم سأوافيكم بالملف الكامل ديال هاذ الموضوع هذا وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيدة الوزيرة هل هناك تعقيب؟

السيدة وزيرة الشباب والرياضة:

غير نوضح على أن كاين طريقة جديدة للتعامل مع جل الجامعات بحيث أنه انعقد يوم 12.07 من السنة الفارطة أي 2007 مع جل الجامعات وتم الاتفاق على أساس أن طريقة العمل المستقبلية غادي تكون طريقة شفافة ومنفتحة على المحيط الرياضي بإدماج جل الفاعلين الرياضيين، وكانت الرسالة الملكية اللي تم إلقاؤها من طرف مستشار صاحب الجلالة يوم 24-25 أكتوبر من هاذ السنة، رسالة واضحة كوضوح الشمس فيما يخص عامل الحكامة وعامل تتبع وتسيير جل الجامعات، وبالتالي أصبحت كل جامعة أنها ملتزمة باتخاذ قرارات اللازمة للانفتاح على المحيط الرياضي وعلى الحركة الرياضية وكذلك تسييرها بطريقة معصرنة واحترافية، والوزارة هي كذلك ملتزمة بنهج هاذ الطريقة المعصرنة والمنفتحة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول معالجة أوضاع التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العامة للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم الرماح، محمد دعيدعة، عبد السلام خيرات، محمد بورمان، محمد العشاب، محمد عداب الزغاري، عبد الحميد فاتحي، عبد المالك أفرياط، محمد الهبطي، محمد لشكر، أحمد العاطفي، حسن أكليم، فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد محمد عشاب:

بسم الله الرحمان الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين، الأخت المستشارة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيد الوزير،

معلوم أن مصالحكم على اطلاع كامل بملف التعاضدية العامة، حيث توصلتم وتتوصلون بمراسلات في الموضوع من القطاعات الحكومية الوصية، ومن أعضاء من داخل الأجهزة التقريرية في شكل لجنة التنسيق الوطنية الموسعة لمناديب ومتصرفي التعاضدية العامة ومتصرفين ومنظمات نقابية وهيئات حقوقية لحماية المال العام، فضلا عن المقالات الصحافية والتحقيقات الصادرة في العديد من المنابر الوطنية.

وبالرغم من هذه الخروقات القانونية والتدبيرية والمالية والانتخابية المتراكمة منذ سنة 2002 والتي كشفت عليها مصالح المفتشية العامة للمالية عدة تقارير تهدد مصالح ما يفوق 350 ألف منخرط، وحوالي مليون مستفيد وخاصة أصحاب الأمراض المزمنة والمكلفة.

لم يطرأ أي تغيير على سلوكات وممارسات المسؤولين عن هذه التعاضدية، ولم تظهر أي بوادر لإجراءات صارمة من طرف الحكومة الحالية لوقف تبديد وإهدار أموال منخرطي التعاضدية العامة.

لكل ذلك نسائلكم، السيد الوزير، ما مصير الالتزامات التي قطعتموها أمام هذا المجلس الموقر لفرض احترام وتطبيق القانون في موضوع التعاضدية؟

ما هي ردودكم على مطالبة تنظيمات نقابية وجمعوية بمعالجة الملف بشكل قانوني من خلال تطبيق الفصل 26 من ظهير التعاضد لسنة 1963 خاصة بعد أن تم اقتراحه من طرف وزراء المالية، الوزير السابق ولا وزير المالية الحالي، لأن كل شروط تطبيقه متوفرة وتفعليه بتعيين متصرف واحد أو أكثر إلى جانب ممثلي الوزارات الوصية؟، وذلك بصفة مؤقتة لتدبير شؤون التعاضدية وتنظيم انتخابات في أجل ثلاث أشهر مساهمة في حماية حقوق المنخرطين والتطبيق السليم لمدونة التغطية الصحية ومقتضيات التعاضد.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد وزير التشغيل والتكوين المهني.

السيد جمال أغماني وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أوضح هنا أن التعاضدية العامة وغيرها من التعاضديات تخضع في تسييرها إلى الظهير الشريف المؤرخ في 12 نوفمبر 1963، بسن النظام الأساسي للتعاون المتبادل، وتسهر على تدبير شؤونها أجهزة منتخبة، جمع عام، مجلس إداري، مكتب مسير، وتراقبها كل من وزارة التشغيل ووزارة الاقتصاد والمالية، فيما يخص وزارة المالية كل ما يتعلق بالمراقبة المالية.

من المؤكد وجاء في نص ملاحظاتكم أنه سبق لنا أمام مجلسكم الموقر، أن التزمنا بأن الحكومة ستتعامل مع كل الملفات ليس ملف التعاضدية أو ملف آخر بمنطق القانون واحترام القانون.

في هذا الصدد، كنشاطركم جزء من الملاحظات اللي بديتو فيها ديال اللي أشرتوا فيها لبعض التجاوزات القانونية، وفي هذا الصدد كنذكر أنه إبان الحوار الاجتماعي السابق للحكومة السابقة، تم الاتفاق ما بين كل المركزيات النقابية والحكومة على وضع برنامج لمصاحبة التعاضديات كلها من أجل احترام الشرعية ديال الجموع العامة والديمقراطية والشفافية، وبدا هاذ المسلسل اللي شرفت عليه وزارة التشغيل والتكوين المهني، وكانت هناك لقاءات مع مختلف التعاضديات واللي جرت هذه الانتخابات من ضمنها التعاضدية العامة، لكن بالنسبة لنا في وزارة التشغيل واللي سبق أن أكدت أمامكم أن الانتخابات التي أجرتها التعاضدية أجريت، ولم تحظ التعديلات التي أدخلها مكتب مسير التعاضدية على موافقة وزارة المالية ووزارة التشغيل، ورغم ذلك رئاسة هذه التعاضدية أصرت على إجراء هذه الانتخابات.

بطبيعة الحال نحن هنا وكنأكدو أننا كنتعاملو بروح القانون، ولكن الدافع اللي كان هو عدم عرقلة نظام التغطية الصحية، وتعاملنا مع الملف واحد التعامل ديال المسؤولية نوعا ما، ديال محاولة أن هذا واحد الرصيد كان لمدة سنوات في التعاضدية بصفة عامة، وكما سبق نشتغل اليوم على إصلاح نظام التعاضد ككل بتقديم مشروع قانون جديد وبجولات الحوار الاجتماعي، سبق لنا قدمنا لكم وللشركاء الاجتماعيين الملامح الأولى ديال هاذ الإصلاح.

وما وقفنا عليه وانطلاقا من القانون، أن التعاضدية اقتنت بعض العقارات دون الحصول على الترخيص من وزارة المالية ووزارة التشغيل، في هاذ الصدد ونظرا لما تم تسجيله في الأشهر الأخيرة وهاذ الأسابيع من التمادي في الإعلان على صفقات دون أخذ الإذن من جديد، فإن الحكومة قررت تطبيق القانون وكل القانون، وهنا أود أن أوضح شيئا مهما وهو أننا خلافا لما يقال نتعامل بمنطق القانون وسنعطي لكم كتابة الجواب لأن الوقت لا يسمح بإعطاء كل التوضيحات، أننا نربأ بأنفسنا من التعاطي معهم مع هذا الملف أو غيره إلا بلغة احترام القانون بكل تجرد ومسؤولية واضعين مصلحة المنخرطين فوق كل اعتبار وفي مقدمة اهتماماتنا.

واليوم تشتغل لجنة مشتركة ما بين مصالح وزارة المالية ووزارة التشغيل من أجل اتخاذ إجراءات التدابير القانونية لتطبيق ما ينص عليه الظهير الشريف نظرا للتجاوزات التي تم الإشارة إليها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل لكم تعقيب السيد المستشار؟ الكلمة لكم في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الوزير، بالتأكيد نشاطركم جزء من ردكم على السؤال، ولكن أعتقد أنكم لم تصلوا بعد إلى عمق السؤال الذي طرحناه، كنا واضحين في سؤالنا للحكومة وأعتقد أنكم تمثلون الحكومة وهذا الملف ليس وليد اليوم، سؤالنا كان واضحا، هل الحكومة عازمة على تطبيق الفصل 26 من ظهير 1963 لوقف هذا النزيف؟ منذ سنة 2002 والملف مطروح مرت حكومة بما لها وما عليها وجاءت حكومة والملف مطروح، الكل في صفنا المركزيات النقابية مجمعة على هذا الأمر، المنظمات الحقوقية مجمعة على هاذ الأمر، المنظمات حماية العام مجمعة على هاذ الأمر، الحكومة في قرارات نفسها مجمعة على هاذ الأمر، ماذا تنتظر الحكومة؟ هل الخروقات التي قلتم السيد الوزير على مستوى اقتناء العقارات والقضاء أيضا بجانبنا بإلغائه انتخابات 2007؟ سؤالنا واضح نريد جوابا لا تلكؤ فيه هل الحكومة قادرة على معالجة هذا الأمر؟ ومتى؟ أم لا؟

إذا هاذ الطريق أعتقد أصبح من غير اللائق بالنسبة لنا أن نعيد طرح هذا السؤال إما أن تكون الحكومة قادرة على الإجابة على هاذ السؤال وفق رؤى المنظمات النقابية، منظمات المجتمع المدني، المنظمات الحقوقية، القضاء والقانون أيضا، ونحن نتكلم في عمق القانون وإلا سنكون مضطرين أن نشتغل ربما خارج القانون، وهذا لا نريده لا لأنفسنا ولا لبلادنا، هاذي صورة ملطخة لبلادنا على الحكومة أن تصلحها ونريد إجابة واضحة وصريحة في هاد الشأن شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أولا السيد المستشار المحترم، كما سبق القول نحن عازمون على تطبيق القانون وما ينص عليه الظهير الشريف ديال 19.163 والحكومة قادرة على حماية القانون، وستعمل القانون وما ينص عليه القانون بتدابيره، وأن لا أحد يمكن أن يكون خارج القانون عهد ألا القانون، أعتقد أن الجميع مجمع اليوم في المغرب على بناء دولة الحق والقانون وهو الاتجاه الذي تسير عليه الحكومة، وإن شاء الله، سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الملف وغيره من الملفات، مسجلا كذلك أننا توافقنا في اللجنة ديال الحماية الاجتماعية بحضور كل المركزيات النقابية ولأول مرة أجمعت على المطالبة بتطبيق الفصل 26 وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة وللسيد الوزير على مساهمتها.

ننتقل الآن إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الاقتصاد والمالية وعددها أربعة أسئلة، السؤال الأول موجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول ضعف تحصيل الضريبة للمستشارين المحترمين السادة: محمد كريمن، محمد تيتنى العلوي، خديجة الزومي، كافي الشراط، عبد العزيز العزابي، بلعيد بنشمسي، عبد الكبير برقية، العربي بوراس، بنجيد الأمين، محمد العزري، الطاهر الفيلالي، وعبد اللطيف أبدوح، الكلمة لأحد السادة المستشارين، الأستاذ أبدوح تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لقد عمل البرلمان في دورته السابقة على تدارس ومناقشة والمصادقة على القانون المتعلق بالجبايات المحلية للجماعات المحلية، وطبعا هاذ القانون جاء بالجديد فيما يخص طرق تحصيل الضرائب المتعلقة بالجماعات المحلية، وكذلك أن هذا الموضوع اعتبرناه موضوعا أساسيا ومهما لأنه مرتبط بتطوير العمل الجماعي داخل الجماعات الحضرية والقروية، ومن تم سجلنا أن هناك فعلا مواكبة من طرف المواطنين وتعاملهم الإيجابي كذلك مع الجماعات القروية والحضرية نظرا لارتفاع مستوى الوعي فيما يخص أهمية ودور الجماعات المحلية في التنمية الترابية، وبالتالي كذلك لا أهمية ولا حضور لأي تنمية في غياب توفر الموارد المالية لتحقيق انتظارات الناخبين.

لذلك السيد الوزير، نريد وبعد مرور حوالي سنة أو أكثر على تطبيق هاذ القانون وهذه الإجراءات المتعلقة بتطوير فعاليات تدبير مالية الجماعات المحلية، أن نسمع منكم هل هناك فعلا تطوير في هاذ المجال أم عكس ذلك؟ وكذلك نريد أن نركز على موضوع الباقي استخلاصه الذي يعتبر من أهم ما يثقل كهل الجماعات المحلية يسجل في بياناتها ولكن لا يدخل إلى صناديقها، ومن تم يبقى هذا التراكم معوقا ومعوقا أساسيا وكنا نرغب دائما في إيجاد صيغة ملائمة لحل هذا الموضوع بصفة نهائية، ونسجل كذلك أن هاذ الباقي استخلاصه يدخل في شق ما يتم استحصاله عن طريق المصالح التابعة لوزارة المالية، إذا هل هناك مجهود في هذا الاتجاه؟ نريد أن نعرف ذلك، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية للإجابة على السؤال.

السيد صلاح الدين مزوار، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل الإجابة على هذا السؤال، أود في البداية أن أتقدم لكم بالتهاني الحارة بمناسبة السنة الهجرية الجديدة والسنة الميلادية الجديدة، متمنيا لكم مزيدا من العطاء ومزيدا من الإنجازات لصالح بلدنا.

فيما يخص السؤال المطروح، بالفعل بعد الإصلاح المهم الذي تم إنجازه فيما يخص نظام الجبايات المحلية، مر اليوم سنة على دخول هذا الإصلاح حيز التنفيذ، ونحن بصدد تقييمه النهائي لأخذ بعين الاعتبار ما هي الإيجابيات؟ وما هي نقط الضعف التي لازالت تعاني منها طريقة استخلاص هاذ الضرائب؟ المعطيات الأولية تبين بأنه الأهداف المحددة بالنسبة لسنة 2008 هي أهدف بالنسبة لنصف السنة الأول وصلت ل 51% بمعنى أنه الوثيرة هي وثيرة ليس فيها يعني التراجع، لكن يبقى ضرورة التأكيد انطلاقا من الحصيلة السنوية.

النقطة الثانية، هو أنه بالنسبة للتدابير واللي كتبرز بأنه تدابير أساسية واللي تم تحديدها من طرف العمل اللي قامت به الخزينة العامة للمملكة ويمكن لها تلخص في ست ديال نقط أساسية.

النقطة الأولى، هي المرتبطة بالمساهمة في إعادة تنظيم المصالح الجماعية فيما يخص الوكالة ديال المداخيل.

النقطة الثانية، مرتبطة بضرورة مساعدة الجماعات المحلية في تحديد الأسعار المناسبة وكذا نتائج التأثير على القرارات المتخذة.
النقطة الثالثة، مرتبطة بالمساعدة في مجال تحيين القرارات الجبائية.
النقطة الرابعة، تهم تنمية تحصيل الجبايات المحلية عبر التقليص الباقي استخلاصه.
النقطة الخامسة، تهم إعداد دليل للمساطر.
والنقطة الأخيرة، تهم تنظيم دورات تكوين لفائدة أعوان وموظفي الجماعات المحلية المتعلقة بالجبايات المحلية.

إذا هاذي يعني برنامج عمل حدد في ست نقط اللي يعني المساعدة على تحسين الوظيفة ديال تجميع المداخيل ديال الجماعات المحلية، وأنا متفق بالطبع بأن هاذ الجانب المتعلق بالمداخيل هو جانب أساسي في برمجة المشاريع المرتبطة بالعمل الذي تقوم به الجماعات، ويدخل كذلك في إطار توفير المداخيل في اتجاه تطوير الجهوية علما بأنه الجانب المتعلق بالمداخيل هو جانب أساسي.

زد على هذا كل ما الحمد لله تم تحقيقه فيما يخص ارتفاع مداخيل الضريبة على القيمة المضافة واللي كتستافد منها الجماعات بشكل مباشر، إذا الحكومة ستستمر في عملها لمساعدة الجماعات على تحسين المداخيل وتوفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق البرامج وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الأستاذ كريمن تفضل.

المستشار السيد محمد كريمن:

شكرا السيد الوزير، وشكرا كذلك على متمنياتكم. في الحقيقة غادي نطرق بالخصوص فيما يخص برنامج عمل وزارتكم السيد الوزير، النقطة الرابعة اللي هي تتعلق بباقي استخلاصه، وعندي هنايا بعض الأرقام اللي هي في الحقيقة تدهشنا شيئا ما لأن إلا جينا نشوفوا مداخيل الجماعات المحيلة فهي على شقين:

هناك شق من المداخيل المحولة أو المنقولة، وكذا شق الآخر وهو المالية المحلية.

الشق الأول المسؤول عن استخلاصه هي المديرية العامة للضرائب، والشق الثاني المسؤول عليه هي الخزينة العامة أي اللي كنسميوهـــــا (la perception) ملي كنشوفو هاذ الأرقام السيد الوزير أنه فيما يخص الباقي استخلاصه أو بالعكس فيما يخص التحصيل، فكل ما هو منذ سنة 2005 لأن مديرية الضرائب العامة 2005 خذات على عاتقها استخلاص الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة على الشركات وكنشوفو التطور ديال هاذ المداخيل اللي وصلت الآن 2008 ل 24%، بينما المداخيل اللي هي آتية فيما يخص المالية المحلية من الخزينة العامة فهي كتقلص، وحنا كنا نتوقع بأن المديرية العامة اخدات واحد الجانب من مداخيل الدولة على عاتقها بأنه مديرية ديال الخزينة العامة غتتفرغ لأن تقريبا 90% ديال العمل ديالها الآن أصبح فقط مع الجماعات ولكن مع الأسف الباقي استخلاصه غادي وتيطلع.

إذا حنا تنطلبو منكم لأنه وبالخصوص هاذ الخدمات مهياش خدمات مجانية، 3 مليار درهم اللي دخلت الجماعات المحلية عبر المالية المحلية 300 مليون تمشي للخزينة العامة 10% لأنه كخدمات قدمتها الخزينة العامة للجماعات، فحنا تنطلبو الله يخليكم السيد الوزير الباقي استخلاصه راه مشكل كبير في تنمية الجماعات، لأنه خصكم تنكبوا لهاذ المشكل أكثر من المشاكل الأخرى اللي هي التنظيمية يمكن الجماعات تقوم بها لوحدها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل لكم تعقيب السيد الوزير؟

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

بالطبع أسجل الملاحظة القيمة للسيد المستشار المحترم، وسنقوم بما يجب القيام به لتحديد برنامج عمل لتوفير كل الإمكانيات الضرورية للسماح للجماعات بسد هذا العجز المرتبط بباقي استخلاصه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السؤال الثاني موجه إليكم أيضا حول وضعية بنايات الأملاك المخزنية للمستشارين المحترمين السادة: ادرسي مرون، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، عبد الرحيم الشرقاوي، محمد سالم الجماني، شكاف سيداتي، لحسن بوعود، حسن أبو العز، عبد اللطيف اسطمبولي، عبد الكريم الهمس، إبراهيم فضلي، عبد الرحيم الشرقاوي، لحسن أمزوغ، حسن أوتغلياست، محمد الكبوري، عباد لحسن، علي آيت المودن، عياد الطيبي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، الأستاذ مرون.

المستشار السيد إدريس مرون:

السادة الوزراء،

زملائي،

سؤالنا كيتعلق بالحظيرة ديال مباني ديال الدولة لأن هي إما تستغل للمساكن كدور سكن إما لبعض المدارس مؤسسات، إما كإدارات، إما أيضا هناك أراضي فارغة.

فيما يتعلق بالبنايات بصفة عامة، الأغلب ديالها هي معدل السكن ولكن حالتها أقل ما يمكن أن نقول عليها أنها تخيف بل في كثير من الأحيان السكان اللي فيها تيخصهم يحضيو روسهم ربما يطيح عليهم ذاك الشي.

ثانيا، هاذ الدور كيسكنوها نفس الأشخاص لمدة طويلة تفوق 20، 30 سنة، وبالتالي هاذ الناس بما أنهم لا يملكون هذه الدور لا يقدمون على إصلاحها، وحتى إلا بغاو يصلحوا خاص يمشي للبلدية يطلبوا لو الإذن ديال المالك على الأقل، وبالتالي رغم أن مداخلها ضعيفة لأن كاين اللي كيخلص

50 درهم ديال الكراء، كاين اللي كيخلص أكثر، كاين كيخلص أقل من 50 درهم ديال الكراء.

حنا تنظنوا على أنه على الحكومة أن تجد طريقة لتسيير هاذ الحظيرة الكبرى من البنايات، في وسط الرباط كاينة مجموعة كبيرة ديال السكن، كانت بعض الدور فيهم تتساقط علاش ما صلحتوش؟ ما ديالناش ما يكنلناش وبالتالي لا الإدارة كتستافد من هاذ الدور من خلال المداخيل الضئيلة جدا، ولا الذين يقطنون بها يستفيدون منها لأن حالتها رديئة وسيئة بل في واحد الوقت هداك الشي غادي يسقط ويطيح ونضيعو.

احنا تنطلبو من الحكومة، هل لها برنامج من أجل التسيير الحسن والرشيد لمثل هذه الممتلكات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم.

بالفعل هاذ السؤال كيوضع الأصبع على إشكال وإشكال حقيقي، علاش كنتكلمو؟ كنتكلمو على ديور تبناو هاذي 50 عام، تكراو لأعوان الدولة، للموظفين بأثمنة جد بخسة، التقادم وإشكالية تدبير يعني منازل من هاذ النوع، الحكومة اخذات واحد التوجه أمام العجز في حل هاذ المشكل، لأنه رجعت تنشوف أشنو اللي تيصرف في هاذ ثلاث سنين أربع سنين الأخيرة؟ فيما يخص الترميم والصباغة إلخ، لقيت مليار و850 مليون ديال سنتيم اللي تصرفات في هاذ أربع سنين الأخيرة، ورغم هذا حسب المعطيات اللي توصلت بها أنه بالفعل الوضعية ديال هاذ المنازل وضعية غير صحية، والبعض منها كثير منها في حكم التقادم مهدد بالانهيار، الحكومة اخذات التوجه هو البيع ووضعت آليات وميكانيزمات تشجيعية، آشنو هو المشكل اللي كنواجهوه؟ هو أنه هاذ الديور هاذي تباع الساروت زوج ثلاثة مرات، الساروت وصل وفات 20 مليون، هذاك اللي اشرى الساروت ب 20 مليون وكيكري ب 400 دريال كيقول لك أنا آش غادي نمشي نشري؟ وخصني نشري وخصني نعاود ونبدا نخلص الضرائب (la taxe d'édilité)، وهاذ الشي هذا اللي مكيخلصوش دابا. إذن نحن أمام إشكال، القرار اللي غادي نتوجهو لو هو أنه غادي نعاودو النظر في طريقة تشجيعية أكثر باش الناس تشري هاذ الديور، اللي باغي يسكن يشريها، لأنه ما يمكنش تكري ب 400 دريال والشركة اللي ساهرة على تدبير هاذ المنازل تخسر 500 أو 600 درهم ديال الترميم في الشهر، وكاين تسهيلات وكاين مجموعة ديال الأشياء اللي توضعات، احنا الحل الوحيد اللي بين أيدينا اليوم هو أنه هاذ الديور هاذي خصها تباع وخاص الناس اللي ساكنين فيها يشريوها وإلا ما كانوش غادين يشريوها خاص تلقى حل آخر.

لكن ما يمكنش في هاذ الوضعية هاذي تستمر بهاذ الطريقة هاذي لأنه ليس هناك حل، لأنه إلى جينا ندخلوا في مسألة الترميم إعادة الترميم إلخ، بمعنى حتى القيمة ديال الكراء خصها تتغير، شكون من هاذ الناس اللي ساكنين غادي يقدر باش يتحمل تغيير قيمة الكراء.

إذا هذا هو الإشكال اللي مطروح اللي كاين هو أنه كاين عمل وطلبت أنه يكون هناك اقتراحات عملية لحل المشكل بتوافق مع الساكنة باش يمكن لنا نمشيو إلى حل نهائي وإلا هاذ النقطة هاذي غادية تولي ترجع كل سنة ومن حقكم أنه تطرحوا هاذ النوع من التساؤل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ مرون.

المستشار السيد إدريس مرون:

أولا نسجل بإيجاب أن السيد الوزير عنده حضر في الفكر ديالو هاذ الإشكالية اللي مطروحة ديال هاذ الديور وأنهم راغبين أنهم يسلموها، هناك فئات، السيد الوزير، كاينة الفئة اللي تتقول لك أنا مستعد، ولكن هاذي ثلاث سنين أو أربع سنين قالوا لنا اشريو ولكن الإجراءات ما زادتش، أعطي مثال للديور اللي كاينة في وسط الرباط احدى بلاس بيتري، هاذوك العمارات اللي كاينين تماك، تيقول لك آسيدي احنا باغيين نشريو شحال هاذي قالو لنا بسم الله ولكن الإجراءات الإدارية لا تتم، كذلك في الدار البيضاء كاينة المجموعة ديال الديور اللي اطلعنا عليها تيقول لك آسيدي احنا مستعدين نشريو ولكن الإدارة ما تبعاش، إذا المصالح ديالكم اللي موكول لها باش تقوم بالعملية يجب أن تفرق بين الفئات ديال الناس اللي مستعدين يخلصو والفئات اللي عندهم نوع ديال مترددين والفئات اللي ما باغينش ونحلو شطر بشطر، واحنا معكم إلى كاين شي حاجة فاش نعاونوكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الرد؟

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

لا غير هو يعني ما كاينش هناك جمود في المبيعات، كاين تقريبا ما بين 300 و350 سنويا رغم أنه الهدف كان هو 5000 أو 6000 تحقق، يعني أنه ما كاينش يعني انخراط، إذا الإجراءات الإدارية هي مرتبطة كذلك بالطبع الخصوصيات ديال كل واحد وكيفاش كيبغي يعالج المشكل، لكن نسجل الملاحظة واللي نبغي نؤكد هو أنه ابغينا حل نهائي وغادي نلقاو الوسيلة ديال الحل النهائي عبر طريقة تشجيعية أكثر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السؤال الثالث لكم السيد الوزير يتعلق بالمشاكل التي تعترض بعض المهاجرين المغاربة أثناء عملية العبور للمستشارين المحترمين السادة:

محمد الخضوري، عبد الرحمان أشن، محمد علمي، دحمان الدرهم، عمر مورو، عبد الوهاب بلفقيه، المحجوب الدابدا، مولاي الحسن الطالب، محمد نقاد.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، الأستاذ عبد الرحمان أشن

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، وهو بخصوص بعض المشاكل التي تعترض بعض عمالنا في الخارج عند عودتهم وفي نقط العبور بالذات.

السيد الرئيس،

إذا كنا نسجل بارتياح مع عمالنا بالمهجر التحسن الذي عرفته ظروف استقبالهم وتوديعهم في نقط العبور، خاصة في فترات الذروة في فصل الصيف بالخصوص حيث تكون العودة بكثرة وكذلك في مناسبات الأعياد، هاذ التحسن الذي عرفته هذه الظروف يعني ظروف استقبالهم طبعا بفضل الجهود التي يبذلها نساء ورجال الجمارك، وكذلك بمساعدة المساعدات الاجتماعية لمؤسسة محمد السادس.

قلت إذا كنا نسجل هذا بارتياح كبير مع عمالنا، فإن هذا لا يمكنه أن يحجب عنا بعض المعاناة التي يعانيها أو تعانيها بعض الفئات من عمالنا بالمهجر عندما تعود إلى أرض الوطن معاناتها مع حاسوب إدارة الجمارك، خاصة تلك الفئة التي تفضل العودة إلى أرض الوطن على متن السيارات، بحيث عندما تتم عملية تسجيل دخول أو خروج هذه السيارات في نقط العبور، يعاني الكثير من عمالنا الأمرين مع حاسوب إدارة الجمارك، بحيث تتم هذه العملية عملية تسجيل دخول وخروج السيارات في ظروف بطيئة جدا ومختلة جدا وكذلك غير دقيقة، بحيث يفاجئ العديد من هؤلاء العمال عند التفكير في العودة إلى أراضي المهجر لمواصلة عملهم يفاجئون بإدارة حاسوب الجمارك لأنها تطالبهم بإحضار السيارة التي سبق أن دخلوا بها إلى أرض الوطن، مع العلم أن عملية تسجيل سيارة خروج هذه السيارة من نقطة العبور تكون قد تمت، ولكنها لم تسجل بشكل مضبوط وبشكل دقيق في حينه، مما يجعل العائد بعد سنة أو سنتين إلى أرض الوطن سواء على متن سيارة أو بدون سيارة، يفاجأ بأن عليه أن يحضر السيارة التي سبق له أن دخل بها إلى أرض الوطن فيما مضى والعملية هذه كما قلت تكون قد سويت.

لذا، السيد الوزير، الفحوى أو الداعي إلى طرح مثل هذا السؤال هو أن تعملوا مع إدارة الجمارك على أن تقوم بضبط عملية تسجيل دخول وخروج هذه السيارات عند العودة عمالنا إلى أراضي المهجر، لمواصلة أشغالهم لملاقاة الكثير من المتاهات التي تدخلهم فيها هذه العملية، يعني عملية عدم الضبط تدخلهم في متاهات كثيرة بحيث في أحيان كثيرة تفوت عليهم فرص الرجوع إلى عملهم في الوقت المحدد، وأحيانا تسبب لهم في مشاكل مادية نفسية أسرية ومهنية، لذا نرجوكم العمل على مراجعة هذا الأمر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

كنتكلموا على السيارات اللي كيدخلوا بطريقة ديال الاستيراد المؤقت لستة أشهر، ملي كتدخل السيارة وكيدخل المواطن ديالنا كيدير التصريح، ذاك التصريح تيحط لدى إدارة الجمارك وكيدوز، مانساوش بأنه في الوقت ديال الازدحام أو الذورة كاين تقريبا ما بين 7000 و 8000 سيارة اللي كتدخل يوميا، إذا إلا جاو يتبعوا المساطر يعني وقت الانتظار سيطول، إذا كيسلموا وثيقة، وثيقة ديال يعني الاستيراد المؤقت وكيدخل، ملي كيكون خارج كيسلم ديك الوثيقة كذلك وكيخرج، وإدارة الجمارك ومصالح إدارة الجمارك من بعد عاد تيقوموا بعملية التسجيل، آشنو كيوقع في بعض الحالات اللي شرتو ليها؟ هو أنه في الوقت ديال التسجيل اللي كيدخل الرقم ديال السيارة أو الاسم كيحدث هناك خطأ في محال يدير 3 مثلا كيدير 8، وكيتسجل بأنه السيارة ما خرجاتش، ملي كيرجع المرة من بعد كيقولوا لو ما دخلتيش السيارة ديالك، رغم هذا كيعطيوه الصلاحية باش يدخل بسيارة أخرى يعني حتى واحد ما كيتحبس، ملي كيدخل الحاجة واحدة هو أنه كيعطيوه شهر باش يبين بأنه بالفعل السيارة خرجات، وفي نفس الوقت إدارة الجمارك كترجع (les sources)، ذاك الأوراق كتبحث عليها باش تؤكد بأنه كان هناك خروج ديال السيارة وأنه الخطأ يتم تصحيحه.

إذا هاذي بعض الحالات تتم فعلا انطلاقا من هاذ العملية، لأنه ليست لنا وسيلة أوتوماتيكية لتسجيل دخول السيارة وخروجها في نفس الوقت، وهاذ الحالات ديال التسجيل اليدوي تؤدي إلى ظهور هاذ النوع من الحالات، التوجيهات اللي معطية من طرف المديرية العامة للجمارك هو أنه حتى شي مواطن ما تيوضع في وضعية يعني يكون فيها إشكال، الحاجة الوحيدة هو أنه كتعطى مهلة باش يكون أولا التأكد من بأنه كان هناك خطأ.

ثانيا، أنه إلا كان يمكن له يساعد إدارة الجمارك باش يبين بالفعل السيارة خرجات أو عنده أي وثيقة أخرى كتقبل منه وكتمر.

إدارة الجمارك كتبحث عن وسائل أخرى أحسن من الوسيلة التي تستعملها، العملية ليست سهلة، ليست يعني بسيطة لأنه كاين هناك نقطة مرتبطة ماشي بالمداخيل الجبائية، مرتبطة بكون أنه هناك جوانب أمنية،

مرتبطة بسيارات اللي كدخل ما كتخرجش إلى آخره... واللي من مسؤولية إدارة الجمارك أنه تسهر عليها، لكن كيفما كان الحال كاين هناك الكثير من المرونة في التعامل وأخذ بعين الاعتبار بأنه هناك أسباب الخطأ وإدارة الجمارك تعمل على تحسين أدائها ووظيفتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب الأستاذ المحترم عبد الرحمان أشن.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد الوزير على جوابكم، بالفعل السيد الوزير ذاك الشي اللي جا على لسانكم في إطار الجواب هو ما يحصل، ولكن الفرق في الوصف اللي عبرتوا عليه أنتوما على الواقع وبين ذاك الشي اللي تنقولوا حنا هو أننا حنا استقيناه من أرض الواقع وشفناه بشكل ملموس وشفنا المشاكل اللي تيخلفها، بالفعل نهار اللي كيجي المواطن كيجيب معه السيارة من الخارج كتعطى ليه زوج ديال الأوراق، واحد الورقة خضراء ومن تحتها وحدة أخرى بيضاء كيبقى كيدور بها في المغرب المدة اللي بغا ثلاثة أشهر أو أربعة أو أولا أقل أو أكثر مكيهمناش، ملي كيرجع بالفعل كيحط في الديوانة في الجمارك ذيك الورقة الخضراء وكيحتفظ بديك الورقة البيضاء اللي كتكون غير (Duplicata) ديالها وكان كيطبعوا لو فيها.

بعد مدة ديال قد يكون ستة أشهر أو عام أو إلى غير ذلك كيرجع هاذ السيد هذا اللي مشى للخارج وبقى ورجع، أحيانا ذيك الوثيقة البيضاء اللي كانت حجة عنده باش كيبرر أن السيارة اللي جابها للمغرب راه خرجها كيضيعها من طبيعة الحال لأنه لا يمكن أن يحتفظ بها عام أو عامين أو 3 سنين على كل حال هذا واقع، أو أحيانا حتى وأنه يحتفظ بها ملي كيجي كيتقال ليه في الجمارك وهاذ الشي احنا عايشناه عن قرب ولمسناه وتدخلنا لدى إدارة الجمارك باش نفكوا حالات ديال المواطنين اللي كيتمسكوا بنا، كيتقال ليه هذا وخا عندو ذيك الورقة البيضاء اللي هي حجة دامغة لا تقبل الشك أن السيارة سبق خرجات كيتقال ليه بلي لا، علاش؟ لأنه بحال اللي جا في الجواب ديالكم السيد الوزير أنه بالفعل ملي كتوقف في وقت الدورة الناس كتخرج بكثرة العودة إلى أرض المهجر، ذيك الورقة الخضراء اللي كيحطها المهاجر في الديوانة على أساس يأخذ البيضاء ويحط الخضراء لأنه ضبط الأمور في إدارة الجمارك كتم في ذيك الورقة الخضراء اللي كيودعها المواطن تم، كيتشد منهم ذيك الأوراق الخضراء بكثرة وكتعرم لأنه ما كيمكنش يسيزيو كلشي في الحين، حتى ملي كيخرج ذاك المواطن أحيانا كيرجع ذاك الموظف اللي مكلف بالعملية ديال إدخال هاذ الشي في الحاسوب كيبقى ذوك الأوراق شي واحدة ضاعت شي وحدة.. هذا عقل بشري ما غاديش يمكن هذا، هذا هو اللي كيخلق متاعب كبيرة للمواطنين.

ولكن تصوروا معنا السيد الوزير، ملي كيجي هاذ المواطن بعد عام، وكيجي كيتقال ليه بلي عندك السيارة هنا في المغرب، مغاديش نسمحو لك تخرج راه هذا وقع، والناس كتجي خاصة في المنطقة الشرقية حيث نقطة العبور في مليلية مثلا هذا كنضرب به مثال كيجيو الناس من جرادة من فكيك من بوعرفة من وجدة باش يدوز، تصور الحالة ديال هاذ المهاجر هذا اللي كيكون بسيارته بعائلته وتحبس في الديوانة كيتقال ليه سير جيب السيارة اللي جبتيها هاذي عامين فين غادي يأكل؟ فين غادي ينعس؟ وكذا والمشاكل راه هاذو مشاكل حقيقية خصها معالجة.

وحنا تنقولوا غادي نعاونوكم باقتراح، واحد الوقيتة كانت هاذ العملية تتم بشكل بسيط وعادي، اللي جاب شي سيارة وخرجها كيتطبع ليه في الباسبور ديالو بلى راه خرج سيارة، هاذي كانت كدار واحد لوقيتة ما عرفناش كيفاش تم التراجع عليها، وهي وسيلة ضبط دقيقة دار ليه في الباسبور ما يمكنش يراجع معه حتى شي حد هاذ المسألة هاذي ويقول ليه لا راه ما خرجتيهاش لأن راه مدونة في الجواز ديالو، أو لا عززوا يعني إدارة الجمارك خصها تعزز نقط العبور بواحد المجموعة ديال الموارد البشرية، وآليات اللي غادية يمكن تتغلب على هاذي لأنه معاناة مواطن واحد من المتاعب، ويمكن لها تخرج ليه حتى على مصيره.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هل لكم تعقيب؟ ليس هناك تعقيب.

إذا ننتقل إلى السؤال الأخير الموجه لكم يتعلق بالنظام الأساسي لمفتشي الشغل للمستشارين المحترمين السيدين: العربي القباج، كافي الشراط.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

طبعا بعد كفاح مرير دام لسنوات وبعد التصديق على مدونة الشغل، كان من شروط النقابة هو إخراج القانون الأساسي لمفتشي الشغل، وفعلا بعد نتيجة الحوار تمت لاستجابة لجزء من مطالب مفتشي الشغل وفي هذا الإطار تمت المصادقة على المرسومين المتعلقين بالنظام الأساسي والتعويضات الجزافية، لكن في الوقت اللي كانوا هاذ المفتشين كينتظروا بفرح الاستفادة من هذه التعويضات، يفاجؤون باقتطاعات ضريبية الشي اللي جعل بأن هاذ التعويضات ما بقات عندها لا قيمة، وبطبيعة الحال الفرح اللي كان آنذاك ولى مأساة لهذه الشريحة من الشغيلة، أمام هاذ الإجراءات المجحفة السيد الوزير التي اتخذتها الحكومة في حق هؤلاء المفتشون.

نسائلكم: آشنو هما الإجراءات اللي الحكومة غتقوم بها من أجل إنصاف هذه الفئة من الشغيلة اللي كتقوم بواحد الدور أساسي وأساسي جدا،

خصوصا أن هاذ التعويضات هي تعويضات مصروفة مسبقا، خصوصا هاذ الفئة السيد الوزير على استعداد وبدأت العمل ديالها في تهييئ الاستحقاقات المقبلة المتعلقة بانتخابات المأجورين؟

فكيف كتطلبوا من هاذ الشغيلة باش تقوم بواحد الدور مهم جدا فيما يخص أن تمر هذه الانتخابات في الجو الذي نسعى إليه جميعا، وأنتما ما كتمكنوهاش من كل الإمكانيات باش تقوم بالدور ديالها وخصوصا الإمكانيات فيما يخص التنقلات لكل المؤسسات من أجل الإحصاء ومن أجل تتبع كل مراحل هاذ الانتخابات؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم،

بالفعل زميلي في وزارة التشغيل كاتبني في الموضوع وقمنا بالتحريات الضرورية، ما يمكن أن نؤكده هو أن المادة 57 من المدونة العامة للضرائب، تؤكد بالفعل بأنه تعفى من هذه الضريبة التعويضات عن الجولات، إذا سنقوم بتصحيح هذا الوضع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، هل لكم تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد محمد العربي القباج:

السيد الرئيس،

لا بد أن نشكر السيد الوزير ونشكر الحكومة على استدراك ما وقع، وبطبيعة الحال هاذي رسالة وتشجيع لهؤلاء الجنود اللي بطبيعة الحال يقومون بأدوار مهمة في ميدان الشغل، واللي بطبيعة الحال الآن منهمكون يوميا في تهيئ الاستحقاقات اللي بطبيعة الحال غادي نلجأو لها جميعا كشغيلة وكمواطنين، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، باسمكم جميعا أشكر السيد وزير المالية على مساهمته القيمة في هذه الجلسة المباركة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية حول زحف الإسمنت على الأراضي الفلاحية للمستشارين المحترمين السادة: فوزي بنعلال، عبد الحميد بلفيل، مصطفى القاسمي، ناجي فخاري، عبد العزيز العزابي، بنجيد الأمين، بلعيد بنشمسي، كافي الشراط، محمد السوسي، يوسف التازي، عبد الغني مكاوي، مصطفى ميارة، إبراهيم المامي، إسماعيل قيوح، بنعيسى بنزروال، رضى بوطيب، فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

لقد أضحت ظاهرة زحف الإسمنت على الأراضي الفلاحية تشكل خطرا مزدوجا، فمن جهة تقليص الأراضي والمساحات المخصصة للفلاحة، وما ينجم من ذلك عن مشاكل اجتماعية كالمساعدة على الهجرة من العالم القروي، ومن جهة أخرى تهديد البيئي وتعدد أضراره علما أن هذا الزحف الإسمنتي لم يستطع حتى الآن حل مشاكل السكن لاسيما لذوي الدخل المحدود.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإستراتيجية المستقبلية للوزارة للحد من ظاهرة الزحف الإسمنتي على حساب الأراضي والمساحات الفلاحية والمجال الغابوي؟

وما هي الإجراءات العملية التي تنوي الحكومة اعتمادها لضمان الحاجة في السكن والمأوى دون المساس بالتوازن البيئي والإنهاك المجالي؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد المستشار الكلمة الآن للسيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد توفيق حجيرة، وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدتين الوزيرتين،

حضرات السادة المستشارين،

يتعلق الموضوع بالتعمير، والتعمير فيه زوج أنواع: التعمير الفوضوي، وما خصناش نتكلموا على الزحف، خصنا نتكلمو على جريمة بشعة ضد الشعب المغربي وضد مستقبل الشعب المغربي والأمة المغربية.

وكذلك يجب أن نتكلم على سرطان يلتهم وينخر المال العام، عوض أن نوجه للمال العام نحو المستقبل والتنمية، نوجهه اليوم لإصلاح الأوضاع القائمة والسكن المبني فوق أراضي ديال التعمير اللا قانوني الجزء الأول هذا موضوع آخر، هذا خاصو السجن، خاصو العقوبة، خصو تكثيف الحضور والمراقبة.

فيما يتعلق بالسكن القانوني، هنا يجب أن أقول أن وزارة الفلاحة غير باش نتفقوا في البداية، أن كل ما يبنى قانوني في المغرب يرخص له البناء بناء على تصميم تهيئة، هذاك تصميم تهيئة الصياغة ديالو أو البناء ديالو أو الصنع ديالو يتم في إطار مقاربة شمولية تشارك فيها بالأساس وزارة الفلاحة، ووزارة الفلاحة تعطي الموافقة ديالها على كل متر مربع يفتح للتعمير بناء على

المؤشرات الموضوعية التي تتوفر عليها طبعا بناء على دراسات موضوعية اللي عندها.

غادي نقرا لك واحد القراءة ديال المادة 4 ديال قانون التعمير الموجود اليوم، المادة 4 من قانون التعمير تؤكد على أن من بين الأهداف المخطط توجيه التهيئة، كاين القانون الكبير اللي هو توجيـــه التهيئـــة وكايـــن (le plan d'aménagement) اللي هو به كنعطيو الرخص، هاذو بزوج هو تحديد المناطق الجديدة وتواريخ السماح بالقيام بعمليات عمرانية فيها مع الحفاظ بوجه خاص على الأراضي الزراعية والمناطق الغابوية التي يتم تعيين حدودها حسب المادة زوج من المرسوم التطبيقي للقانون 12.90 بمراسيم تصدر باقتراح من طرف الوزير المكلف بالفلاحة، بعد استطلاع رأي السلطة الحكومية المسؤولة على التعمير والسلطة الحكومية المسؤولة عن التعمير هما ثلاثة: الوزارة المعنية بالتعمير، الجماعة المحلية المعنية بالتعمير، والوكالة الحضرية المعنية بالتعمير، إذن فيما يتعلق بالتعمير القانوني ديال الرخصة، أنا أستبعد أن يكون هناك زحف موجود في الجزء المرتبط بالفوضى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير على الإيضاحات التي تفضلتم بها والسياسة الحكيمة التي تنهجونها من اجل التحكم في المدن والعمل الجاد من أجل محاربة السكن العشوائي، فعلا أنا متفق معكم السيد الوزير أنه السكن العشوائي يجب تضافر الجهود ومشاركة الجميع في محاربة هذه الآفة، وكذا خلق أحياء ومدن جديدة ذات معمار متميز، إلا أنه يجب استحضار بعض الأمور وذلك في إطار السياسة العامة:

أولا، المغرب بلد فلاحي، فالتوسع العمراني لا يجب أن يكون على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة.

ثانيا، المساحات الخضراء، المساحات الخضراء ضرورية ويجب أن تكون سياسة واضحة عند تشييد أي مبنى مع الأخذ بعين الاعتبار.

ثالثا، البيئة والتخوفات البيئية، لأنه الأراضي الغابوية تلعب دورا كبيرا ودورا هاما والأشجار في تنقية الهواء وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ليس هناك تعقيب، ننتقل إلى السؤال الموالي أيضا موجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية حول المعايير التي يتم احترامها في بناء المركبات السكنية للمستشارين المحترمين السادة: احمد الكور، محمد العقاوي، محمد اطريبش، أحمد الديبوني، عبد السلام أحدوش، عبد القادر البريكي، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، الميلودي عفوت، ميلود ناصر، العربي الهرامي، محمد الخدادي، محمد البطاح، مولاي إدريس الحسني العلوي، المعطي بنقدور، عابد شكيل، محمد عدال، سفيان القرطاوي، أحمد بنيس، حميد العكرود، محمد المنصوري، محمد كرام، محمد المفيد، لحبيب نواس، عمر بنونة، سعد العباسي، أحمد البوزيدي، عبد السلام بلقشور، عبد الفتاح عمار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد أحمد الكور:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم، لا أحد يشك في أهمية الدور الاجتماعي الذي تلعبه المركبات السكنية كوسيلة لاستقطاب ساكني دور الصفيح وتجميعهم في بنايات محترمة وآمنة، لكن السيد الوزير ألا ترون أنه يمكن القيام بهذا الدور الاجتماعي النبيل مع الحفاظ على جمالية المدن ورونقها خاصة وأن معظم هذه المركبات أو دور الإيواء تحتل الواجهة الأمامية للمدن ومداخلها مما يعطى صورة قاتمة عن هذه المدن، ويشوه في بعض الأحيان جماليتها وانسجامها مع محيطها البيئي وموروثها الحضاري.

ومن هنا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن المعايير التي تعتمدونها في خلق هذه المركبات السكنية؟ وهل يتم فقط استحضار التكلفة المالية على حساب المعايير الجمالية والبيئية والصحية والاجتماعية؟ أم أن التفكير جاري من اجل إعادة النظر في هذا التوجه في أفق منظور أكثر شمولية يراعي المقومات اللازمة والضرورية، والتي تستجيب من الحاجيات الاقتصادية والإنسانية في آن واحد؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية:

لا يمكن أن أختلف مع السيد المستشار، لا يمكن أن أختلف، فعلا كمواطن مغربي حين أمر جوار بعض البرامج السكنية القديمة وبعض المشاريع الجديدة، نتأسف على المنتوج النهائي نظرا لرداءة جودته بخصوص الهندسية وعدم إتمام المشاريع بالمرافق العمومية والفضاءات التي هي منطقيا وقانونيا من اختصاص الوزارات الأخرى والجماعات المحلية.

إلا أنه اليوم ولينا في الترخيص نفرض على المنعشين العموميين والخواص بمناسبة بناء المركبات، بناء بعض المرافق العمومية لتجاوز الأزمة اللي كانت معروفة، من حيث القانون ليس هناك خلل بالقانون 25.90 المتعلق

بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات ينظم الموضوع ديال الترخيص فيما يتعلق بالمجموعات السكنية، الوكالات الحضرية عندها دور من كيجي المواطن يوضع طلب الرخصة عند الجماعة كتبعث الجماعة للوكالة الحضرية، الوكالة الحضرية تراقب موضوعين واش هاذ طلب الرخصة يتطابق مع تصميم التهيئة ويتطابق مع الجودة المطلوبة في الهندسة المعمارية والمعايير المتعارف عليها؟ وبعد ذلك ترجع الوكالة تعطي الرأي الموافق وكتمشي للجماعة والجماعة كتعطى الرخصة، بعد ذلك كاين واحد النوع من التحرر وهنا فين كيوقع المشكل، كاين واحد النوع ديال التحرر ديال المهندس المعماري وديال المقاولة وديال المنعش العقاري وديال المكاتب الفنية وخاصة إذا كان هناك عقم في المراقبة والمتابعة، كيخرج المنتوج في بعض الأحيان باش ما نظلموش القطاع الخاص والعام الذي ينتج الجودة في بعض الأحيان كيخرج نتائج رديئة جدا.

في أغلب الأحيان اللي لاحظنا فيها الجودة المتدنية ديال المنتوج في أغلب الأحيان المكاتب بالخصوص المهندسين المعماريين ومكاتب الخبرة كيتراجعوا على الأدوار القانونية المنوطة بهم، وكيتدخل المنعش العقاري أو المقاولة وكيديروا بحال اللي كيتقال بالدارجة "الزيادة من راسو" وكتخرج النتائج سلبية.

السيد المستشار طرح أشنو هو البديل؟ البديل هو اللي جيباه إن شاء الله المدونة ديال التعمير، كل واحد كيتخبع في المسؤولية ديالو على الآخر، ماشي أنا، لاخر، ماشي أنا لاخر والنتيجة هي اللي كنصطدمو بها اليوم، ونحن نشاهد برامج دنيئة وقبيحة وهو الدفتر الورش اللي غادي يعطي لك كل من سوف يتدخل المسؤولية ديالو وغادي يكون مسؤول على الجزء ديال المسؤولية ديالو.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، هل هناك تعقيب؟ الأستاذ الكور.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الوزير.

أولا ماشي من اجل مجاملتكم السيد الوزير في فريقنا أي فريق التجمع والمعاصرة، كنهنيكم على نجاحكم في هاذ البرنامج اللي هو برنامج وطني اجتماعي محض، ذكرتيو السيد الوزير مدونة التعمير، كنتمناو هاذ المدونة تخرج لحيز الوجود في أقرب وقت، وبصفتكم وزير كتشرفو على العمران في بلادنا السيد الوزير، الكمال لله بطبيعة الحال ماشي باش نقول بأن هاذ البرنامج ناجح بجميع المقاييس، تكلمنا في السؤال ديالنا على المعايير المتخذة، ماشي غير أنه هاذ المركبات كيتوضعوا في مداخل المدن، ماشي معنيتها أنهم ما خصهمش يكونوا، لا احنا بطبيعة الحال هذا واحد العملية ناجحة في بلادنا وكنتمناوا منكم المزيد في هذا المجال، لكن ماشي بالضروري تكون في مداخل المدن لأن المعايير ديالها والجمالية ديالها من خلال التكلفة ديالها ما يمكن لكمش توفروا منازل أو واحد العمران في مستوى المداخل ديال المدن، لهذا ماشي عيب أنه هاذ المركبات يكونوا خارجين شوية من مداخيل المدن وخاصة المدن ديالنا العتيقة.

هاذي ملاحظة أولى، والملاحظة الثانية السيد الوزير فيما يخص المعايير، أنا حسب ما شفت في هاذ المركبات السكنية في إطار هاذ البرنامج هذا، متيخذوش بعين الاعتبار واحد المجموعة ديال المتنفسات في هاذ المركبات أي مكاينشاي متنوجدوشاي ذوك ملاعب القرب، متنوجدوشاي واحد المجموعة ديال الإدارات، مكنلقاوشاي واحد المجموعة ديال المرافق الاجتماعية، إلى آخره، إلى آخره...

ولهذا، كنتمناو، السيد الوزير، أنكم تعطيو واحد العناية لهاذ الجانب هذا اللي هو جانب مهم جدا، لأنه بغيناكم هاذ البرنامج إلى كان ناجح غدا في المستقبل يكون اجتماعيا كذلك ناجح.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية:

أنا فقط أود أن أضم صوتي للسيد المستشار المحترم لنوجه نداء من هذه المؤسسة الدستورية المحترمة إلى الجماعات المحلية، إلى الوكالات الحضرية، إلى المهندسين المعماريين، إلى المقاولات، إلى المنعشين، إلى مكاتب الخبرة أنهم يهتموا بالجودة، القوانين ها هي غادي تجي وغادي تكون في المستوى ديال التحديات، ولكن التنفيذ ديالها هو أولا وأخيرا مرتبط بالعزائم ديال الناس، لاحظوا في العمارات القديمة في مدينة الرباط، أنه في المداخل ديال هاذ العمارات ديال سنوات 20 و 30 الاسم ديال المهندس المعماري مكتوب في الباب ديال العمارة، بغينا كذلك المهندسين ديال اليوم ومن يساهم في بناء البنايات الجديدة أنه يتحمل مسؤوليتو التاريخية ونسجلو الأسماء ديالو في المداخل ديال البنايات الجديدة، باش إلى كان بنايات متميزة تشكروا الأجيال المقبلة، وإلى دار الأخطاء تستحضر أخطاءه الأجيال المقبلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على مساهمتكم، السيد الوزير، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول التأخر في تنفيذ مخطط الكهرباء القروية الشمولي للمستشارين المحترمين السادة: عمر أدخيل، إدريس مرون، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، الحسن قيشوحي، عبد القادر قوضاض، أحمد جوهري، لحسن بوعود، عبد الحميد السعداوي، عمر المكدر، لحسن أمزوغ، حسن أوتغلياست، عبد المجيد الحنكاري، عباد لحسن، إدريس الحسني، بوسلهام بيتة، علي أيت المودن، إبراهيم فضلي، فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد عمر أدخيل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

السيدتان الوزيرتان،

السادة المستشارين،

أيها الحضور الكريم،

لازال مخطط الكهربة القروية الهادف إلى النهوض بالعالم القروي من خلال تعميم الكهرباء والذي حددت سنة 2009 كآخر سنة من أجل بلوغ نسبة 100%، إلا أننا نلاحظ في مختلف جهات المملكة أن هناك تجمعات سكنية بل دواوير طالها النسيان، ولم تستفد من الربط بشبكة الكهرباء رغم الوعود التي تلقتها والتي تفيد بأن الربط سيكون في القريب العاجل، الأمر الذي خلق استياء عميقا لساكنة تلك الدواوير.

من هذا المنطلق، السيدة الوزيرة، نود أن نطرح عليكم الأسئلة التالية:

أولا، ما هي المعايير المعتمدة لإعطاء الأولوية للدواوير دون أخرى للربط بالشبكة الكهربائية؟

ثانيا، ما هو السقف الزمني المحدد لتعميم الكهرباء بالعالم القروي؟

ثالثا، ما هي النسبة المئوية من التغطية إلى حدود سنة 2009؟

وشكرا السيد الرئيس، شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

أرجو من الحضور الكريم أن يلتزموا الصمت وأن لا يشوشوا على القاعة، رجاء، الكلمة للسيدة الوزيرة فلتتفضل مشكورة.

السيدة أمينة بنخضراء، وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا بغيت نذكر بأن الصيغة اللي جا بها السؤال ديال السيد المستشار المحترم ماشي هو السؤال اللي جاء كتابة، كتابة السؤال كان التعطيل والبطء في وثيرة إنجاز هذا البرنامج ديال الكهربة القروية ولاسيما في جماعة أولاد بوبكر التابعة لإقليم الناظور اللي لم يستفد من التزويد بالكهرباء، والسؤال كان ما هي الأسباب الكامنة وراء هذا التأخير؟ ومتى سيتم ربط هذه الدواوير بالشبكة الكهربائية؟

السيد رئيس الجلسة:

إذن كاين خطأ في السؤال عندك، السيدة الوزيرة، اسمحي لي أراجع اللائحة، يمكن وقع شي خطأ، سؤال السادة عمر أدخيل إلى آخره... حول تنفيذ مخطط الكهرباء القروية الشمولي هو اللي مسجل عندنا في جدول الأعمال ولا مسجل عندنا في الجلسة، يمكن وقع خطأ ربما عندك سؤالين ربما؟

الكلمة لعمر أدخيل، تفضل السي عمر أعطينا إيضاحات حول الموضوع.

المستشار السيد عمر أدخيل:

غير لتنوير السيدة الوزيرة ولتنوير السادة المستشارين والرأي العام.

السيدة الوزيرة، هذا السؤال تقدمنا به الأسبوع الماضي، وتم تأجيله نظرا للقضية الفلسطينية، إذن غير ممكن باش نغلطو فيه، إذن الكتابة ديالكم هي اللي غالطة، بالنسبة لنا احنا راه غير ممكن باش نغلطو فيه لأن السؤال واحد مبرمج بالنسبة للأسبوع الماضي، وتم تأجيله نظرا للجلسة التي خصصت للقضية الفلسطينية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة راه البرنامج صادقنا عليه البارح في المكتب ديال مجلس المستشارين، وتم التوزيع ديالو وهو موجود عند جميع الفرق البرلمانية، إلى وقع خطأ عندكم في الكتابة ديالكم ولا عند المسؤولين ديالكم راه يمكن لنا نأجله إلى الأسبوع المقبل إلى ما كنتيش مهيأة لهاذ الجواب.

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا بغيت نذكر بأن معظم الأشغال اللي متعلقة بالكهربة القروية كتعرف سيرا عاديا، وبأن هذا المشروع اللي هو جد مهم من الناحية ديال التطور الاجتماعي والاقتصادي ديال بلادنا عرف وثيرة ديال الأشغال جد مهمة، ولحد اليوم تقريبا حوالي 12 مليون ديال الساكنة استفادت من هاذ البرنامج المهم واستفادوا منهم حوالي 33 ألف و800 دوار موزعة على مختلف الجماعات القروية، وهاذ الشيء يمكن تقريبا التغطية ديال 96% بعدما كان التغطية أقل من 20% في التسعينات.

فيما يخص بعض الدواوير، اللي بغيت نذكر أيضا بأن المعايير في البداية ديال العمل على هاذ البرنامج الطموح سنة 1996 تعمل في واحد النوع ديال التشارك ما بين المكتب الوطني للكهرباء والجماعات المحلية والساكنة، وكان تبرمج لو أيضا كيفية التمويل جد مهمة اللي ساعدت في العمل، في الثلث من طرف المكتب الوطني للكهرباء، والثلث من الجماعات المحلية، والثلث من المستفيدين.

وكانت أيضا تسهيلات جد مهمة باش تمكن الساكنة باش تخلص العطاء ديالها، وكان تقريبا 40 درهم شهريا مدة سبع سنوات باش يسهل، والأماكن القروية اللي هي بعيدة من الشبكة ديال الكهرباء كتغطى بواسطة الطاقة الشمسية في الحالات اللي هي بحال ذكرت بعيدة على الشبكة.

ففي هذا الصدد، جميع التدابير مأخوذة باش هاذ البرنامج يكمل وقررنا مع المكتب الوطني للكهرباء باش يكون تقييم في هاذ آخر السنة ديال 2008 باش تكون عندنا جميع المعطيات ويكونوا المناطق اللي بقات غير مغطية، تغطي إن شاء الله في أقرب الآجال بتعاون مع الجماعات المحلية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك، في إطار التعقيب أعطي الكلمة للأستاذ عمر أدخيل.

المستشار السيد عمر أدخيل:

أولا بغيت نعرف، السيد الرئيس، واش جوابا على السؤال ديالي؟ ما كاين مشكل نعتبره جوابا، ولكن، السيدة الوزيرة، كتقولوا بأن تغطية الكهربة القروية بلغت 90% بناء على الجواب ديالكم، ولكن احنا، السيدة الوزيرة، نؤكد بأن بالنسبة للكهربة القروية إلى حد الآن لم تبلغ النسبة اللي قلتم، وبالتالي عندي بعض الأدلة.

أولا نبداو تقريبا من الجنوب نبداو من السمارة شمالا، كاين السيدة الوزيرة هاذي غير أمثلة حية مثلا دوار الساقية الحمراء اللي تابع لجماعة السي أحمد لعروسي، جماعة سبت تنكارت بكليم، جماعة تنزالت لعظم اللي فيها تقريبا 26 دوار إلى لحد الآن مازال ما وصلتو الكهرباء مع العلم أن بالنسبة للطريق السيار فارق بعض الدور من بعض الدواوير من هاذ الدواوير 26 دوار.

إذن مع العلم أن هناك سؤال آخر تقريبا يصب في نفس الاتجاه واللي كذلك غادي يذكروا الإخوان ببعض الدواوير في بعض المدن الأخرى التي تعاني نفس المشاكل.

إذن بالنسبة للطاقة اللي أشرتم، السيدة الوزيرة، هل يعقل بالنسبة للواحد في الدوار اللي غير متوفرة فيه تقريبا جميع الإمكانيات واللي بالنسبة للطاقة اللي كنحسبوها من 15 ألف إلى 30 ألف درهم؟ هل في إمكان هذا السيد أو السيدة باش يخلص 30 ألف درهم واللي غادي يبقى يعطي 200 درهم شهريا؟ واش عندو هاذ 200 درهم في الشهر؟ متأكدين السيدة الوزيرة بأنه عندو200 درهم في الشهر مع العلم أنه بالنسبة للطاقة إلى مشى يشريها من عند مول المحل غادي تطيح عليه تقريبا 2000 درهم وانتما كتبيعوها ب15 ألف درهم، فين هي العناية بالمواطن؟ فين هو الاهتمام بالمواطن مع العلم وخصوا يدير تسبيق ديال 7000 درهم أولا منين غادي يجبد هاذ 7000 درهم؟

ثانيا، واش عندو الإمكانيات باش يخلص هاذ 200 درهم أو 300 درهم شهريا؟ إذن فين هي هاذ الرأفة بالمواطن؟ وهذا الدليل ها 25 دوار تنزالت لعظم اللي تابعة لجماعة سيدي بو عثمان 26 دوار اللى لحد الآن مازال ما وصلها الضوء واش أكبر كلفة؟ ديال الضوء أو كلفة ديال الطريق السيار؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، السيدة الوزيرة هل لكم رد؟

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس، قلت بأن 96% هي التغطية بصفة عامة على الصعيد الوطني، الأرقام تقدر تكون شوية مختلفة من إقليم لإقليم لأن كاين اللي الأقل فيهم غادي يكون ب70% ولكن الأكثرية فاتوا 80-90% بصفة عامة 96%، المناطق بحال اللي قلت ليكم كاين تقييم اللي غادي يعملوا المكتب الوطني للكهرباء، باقي كاين أشطر اللي هي كيعملوا عليها المقاولات الآن واللي غادي يوصلوا الكهرباء فيها في الدواوير المعنية بالأمر، بغيت نذكر بأن هناك اتفاقيات اللي كتمضي ما بين الجماعات المحلية والمكتب الوطني للكهرباء باش يقوم بالأعمال ديالو وهاذ الشي كيتقرر في إطار محلي.

وثالثا، الدراسة ديال التقييم اللي غادي نعملوها باش نشوفو الإنجاز الكامل ديال هاذ البرنامج المهم وغادي تمكنا نعرفوا ما هي الأماكن اللي خصنا نمددو فيها هاذ البرنامج باش تكون التغطية إن شاء الله عامة على جميع تراب المملكة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السؤال الموالي موجه أيضا لك السيدة الوزيرة يتعلق بتوقف المكتب الوطني للكهرباء عن تزويد المواطنين في بعض الجماعات بالعدادات للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، احمد الكور، عبد الرحيم الشرقاوي، العربي هرامي، محمد العقاوي، الميلود عفوت، ميلود ناصر، عبد القادر البريكي، محمد البطاح، أحمد الديبوني، عبد السلام أحادوش، محمد عبده عز الدين، محمد أبو الخدادي، خيري بلخير، عبد الحميد البوجادي، احمد السنيتي، الحسين اشنكلي، لحبيب لعلج، محمد طالحا، عابد شكيل، محمد المنصوري، الحو المربوح، سفيان القرطاوي، لحسن عوامي، محمد القلوبي، عبد السلام الهمس، عبد الله عباد، محمد عدال، علال العزيوني، محمد بوداس، عمر بنونة، عبد الواحد الشاعر، مصطفى الرداد.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

لقد تم توقف المكتب الوطني للكهرباء عن تزويد المواطنين ببعض الجماعات بالعدادات، بدعوى أن الجماعات المحلية في العالم القروي لم تلتزم بأداء المبالغ المالية المتأخرة لديها للمكتب الوطني للكهرباء، وهذا النوع من السلوك العقابي نهجه المكتب الوطني للكهرباء يعتبر عرقلة اقتصادية واجتماعية في وجه المواطنين وضرب حصار جديد وتعزيز العزلة للبقاء تحت وطأة التخلف والحرمان والتهميش والإقصاء.

فهل فكرت الوزارة في إيجاد صيغة جديدة من اجل دفع المكتب الوطني إلى التراجع عن هذا الإجراء العقابي والبحث عن حل المشكل بطرق يعنى أخرى؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الآن للسيدة الوزيرة للإجابة عن السؤال.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بغيت نذكر أولا بأن كنعتبرو بأن الطاقة بأحسن كلفة هي من بين أهم محاور الإستراتيجية الطاقية الوطنية، وكذا تحسين جودة الخدمات المقدمة للزبناء والتي تندرج في إطار واسع النطاق للتنمية الجهوية قصد تحسين ظروف عيش الساكنة الذي يعتبر من أهم انشغالات برنامج العمل الحكومي المستمد من التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ففيما يخص السؤال ديالكم، واللي كيتعلق بالنقص الذي تم تسجيله في العدادات الكهربائية ببعض الجماعات القروية، فذلك راجع بالأساس إلى ارتفاع طلبات الساكنة القروية نظرا للنجاح الذي عرفه برنامج الكهربة القروية الشمولي، وحتى يتمكن من استجابة لطلبات المواطنين بجميع الجماعات المحلية في العالم القروي، قام المكتب الوطني للكهرباء سنة 2008 بجميع الإجراءات والتدابير اللازمة لاقتناء 300 ألف عداد، منها 150 ألف عداد عادي و150 ألف عداد بالأداء المسبق.

وفيما إذا كانت هناك بعض الحالات الخاصة التي تم تسجيلها في بعض الجماعات، والتي تشتكي من توقف المكتب عن تزويدها بالعدادات بدعوى عدم التزامها بأداء المبالغ المالية المتأخرة لديها، فإن الوزارة والمكتب الوطني للكهرباء مستعدون لدراسة هذه الحالات للوقوف عند الأسباب الحقيقية ومعالجتها في أقرب الآجال، وفي انتظار ذلك، نود أن نؤكد لكم أن خدمة المواطنين تبقى خيارا إستراتيجيا وهدفا ذات أسبقية بالنسبة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك، الكلمة في إطار التعقيب الأستاذ اطريبش.

المستشار السيد محمد اطريبش:

شكرا للسيدة الوزيرة على الإجابة فيما يتعلق بهذا السؤال، ومضمون سؤالنا هو حقيقة الإنكباب على المشكل الذي خلقه المكتب الوطني للكهرباء، وذلك بحرمان يعني المواطنين في العالم القروي من هذه الطاقة الحيوية والتي تلعب دورا أساسيا في الاقتصاد الوطني، ولاسيما المواطنين في العالم القروي يخلقون بعض المشاريع الاقتصادية التي تدر عليهم يعني أرباح ويحركها هذه المشاريع هي الطاقة الكهربائية، ولكن مع الأسف الشديد لا ندري لماذا المكتب الوطني التجأ لكي يحضر أو يمنع ويوقف التزويد بالعدادات إلى هؤلاء كما أشرت بأن الجماعات القروية ما أداتش عليها داك المستحقات.. مع العلم بأن بعض الجامعات القروية في العالم القروي لا تعتمد على مداخلها إلا على الضريبة على القيمة المضافة فهي غير كافية باش تحقق هاذيك المشاريع التي يطمح إليها المواطنين.

فلذا أطلب من السيدة الوزيرة، أن تنصب يعني أن تنكب على حل هذا المشكل مع العلم أن صاحب الجلالة نصره الله يدعو دائما ويحث دائما إلى النهوض بالعالم القروي وذلك بخلق أو إعطاء انطلاقة للتنمية البشرية لوضع وتشييد مشاريع تنهض بالعالم القروي في جميع المجالات.

فهناك أيضا يعني أخطاء أخرى يقترفها المكتب الوطني وهو أنه لا يستجيب للاتفاقيات المبرمة ما بين الجماعات على سبيل المثال في جماعة بني أحمد الغربية وفي جماعة بني أحمد الشرقية، عملنا واحد المجموعة ديال الطلبات وأطلب فيها الدراسة للدواوير المتبقية وفعلا تمت الدراسة وراه أكثر من ستة أشهور أو سبعة أشهور لم نتوصل بهذه الاتفاقيات، وكذلك إشكال آخر وهو الارتفاع الصاروخي في فواتير ديال الأداء، يعني ديال الكهرباء، ثم هناك إشكالية ديال الانقطاعات المتكررة اللي كتكون في الشبكة الكهربائية.

وشكرا السيد الرئيس، وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هل لك رد على التعقيب؟ تفضلي.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

بغيت نأكد بأن هذا البرنامج الطموح عرف واحد التسريع في العمل ديالو وبأن المكتب الوطني للكهرباء كيلعب دور حيوي فيه وعندو أيضا على عاتقه التموين ديال هاذ البرامج المهمة اللي كيأخدها على عاتقه، وهاذ العمل كيتعمل في إطار التضامن والتوافق لأن كاين هنا بحال اللي جاء في الكلام ديال السيد المستشار المحترم، اتفاقيات ما بين الطرفين وهاذ الاتفاقيات فكل واحد من الموقعين عنها تحملات اللي خصو يقوم بها، والمكتب الوطني للكهرباء كيقوم بالعمل ديالو وإلى في بعض الحالات ما خلصوش في الجماعات المحلية، فهذا مكتوب في القوانين بأنه عليه باش يمكن يكون القطع ديال الضوء، ولكن رغم ذلك المكتب أخذ على عاتقه التنمية ديال هذا المشروع بواحد الكيفية مهمة والسرعة اللي عرفنا في هاذ البرنامج في السنوات الأخيرة مكنتنا باش وصلنا لهاذ التغطية ديال 96%، بحال اللي قلت قبيلة النقط اللي باقة متعلقة راه غادي نشوفوها في هاذ التقييم اللي غادي يكون في أقرب الوقت ونصيبو الحلول الناجعة اللي توصل الكهرباء إلى جميع المواطنين، لأننا كلنا متفقين بأن هذا البرنامج جد مهم للتطور الاقتصادي والاجتماعي ديال بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على المساهمة، ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول الاكتظاظ الذي يعرفه مستشفى السرطان للمستشارين المحترمين السادة: محمد العقاوي، أحمد الكور، محمد اطريبش، أحمد الديبوني،

عبد السلام أحادوش، عبد القادر البريكي، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، الميلودي عفوت، ميلود ناصر، العربي هرامي، محمد أبو الخدادي، محمد البطاح، مولاي إدريس الحسني العلوي، سفيان القرطاوي، محمد عدال، أحمد السنيتي، احمد الإدريسي، الحبيب بن الطالب، محمد بنمسعود، عبد القادر سلامة، محمد المنصوري، عبد الله عباد، الحبيب نواس، لحسن العواني، محمد قلوبي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد العقاوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

لا يختلف اثنان على أن مرض السرطان يعد من أخطر الأمراض التي يصاب بها الإنسان، كما أن الأدهى من ذلك هو الأموال والتكاليف الباهظة التي يتطلبها العلاج، ينضاف إلى ذلك معاناة المرضى وعائلاتهم مع البعد حيث أن المغرب لا يتوفر إلا على مستشفيين واحد في الرباط والآخر في البيضاء، وعدد الأسرة في هذين المستشفيين قليلة بالنظر إلى عدد المرضى الذي يعالجون والمرضى الوافدين، ويخلق تواجد مستشفى السرطان بهذين المدينتين اكتظاظ وهو ما يؤثر على وثيرة العمل رغم المجهودات المبذولة التي يقوم بها العاملون في هذا الإطار، فأصبح من الضروري التفكير في تشييد وتجهيز مستشفيات بالجهات الأخرى بالمملكة أو على الأقل القيام بدراسات لإنشائها ببعض المناطق التي تعرف ارتفاعا في عدد المصابين بهذا المرض الخطير.

وبهذا الخصوص، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن التدابير التي تعتزمون اتخاذها لمعالجة هذا الاكتظاظ؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لك السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة ياسمينة بادو، وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

كما نعلم كلنا هاذي المسألة ديال داء السرطان تهمنا جميعا ونشتغل بشراكة وطيدة مع جمعية اللا سلمى لمعالجة كل الإشكاليات المرتبطة بمرض داء السرطان، في البداية أريد أن أصحح واحد المعطى اللي خاطئ هو على أننا ما كنتوفروش فقط على مركزين في الرباط والدار البيضاء، الآن بلادنا كتوفر على خمس مراكز للعلاج إذن كاينة الدار البيضاء والرباط في المراكز الجامعية، وكاين وجدة وأكادير وكاين مؤخرا الحسيمة، إذن خمس مراكز مع العلم أنها غير كافية فمع الجمعية مبرمجين مراكز جدد.

خلال هاذ السنة 2009 غادي تفتح المركز ديال الأنكولوجيا بمدينة مراكش في آخر هذه السنة ومدينة فاس ومبرمجين، وبداو الأشغال في طنجة وفي دراسة في مدينة مكناس، إذن هاذو جملة من المستشفيات على الصعيد الوطني اللي ما غديش يخليوا هاذ الاكتظاظ يكون، بالإضافة إلى ذلك كاين هناك نشتغل مع جمعية للا سلمى لمحاربة السرطان على إستراتيجية وطنية ترتكز على الكشف المبكر، لأن كاين العلاج مزيان ولكن خصنا كذلك باش نقصوا عدد المرضى أننا نعملو بالكشف المبكر، إنشاء مراكز مختصة في علاج السرطان، تطوير كذلك الكفاءات للأطر الطبية، تطوير وتوسيع نظام المراقبة الوبائية ورفع من مستوى البحث الاستشفائي، هذا بالإضافة إلى أن الوزارة وبشراكة مع جمعية اللا سلمى لمحاربة داء السرطان، نحن بصدد وضع هذا المخطط الوطني.

إذن كاين هاذ المراكز الآن اللي تنشآت وغادي تنشأ، ولكن بالإضافة إلى ذلك كاين هناك خلق مراكز القرب للانكولوجيا ميبقاوش غير المراكز الكبيرة المكلفة يكون كذلك مركز للقرب للأنكولوجية وغادي يتفتح واحد في العيون وبني ملال والناظور والراشيدية خلال سنة 2009، بالإضافة إلى مراكز الأنكولوجيا الكبيرة اللي تحدث عليها، غادي نحدثوا خلال 2009 أربع مراكز للأنكولوجيا للقرب اللي تيكون فيهم فقط العلاج ديـــــال (la chimiothérapie) كما أننا غادي نخلقو أقطاب جهوية جديدة، نسيت كذلك مبرمجة آسفي إلى جانب كل ذلك نحاول أن نزود كل هذه المستشفيات بالأدوية الكافية لأننا نعلم على أنها مكلفة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل هناك تعقيب السادة المستشارين؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نشكركم على المجهودات التي تبذلها في المجال الصحي، حيث نرى تحسن ملموس في العديد من المجالات الصحية في بلادنا، إلا أن الملاحظ هو أن المستشفيات الخاصة بالأمراض المزمنة عموما ومرض السرطان على الخصوص، لا تتوفر بالشكل الكافي رغم توفر بعض المراكز الصحية على فضاءات لمعالجة بالأشعة والعلاجات الكيمائية، إلا أنها لا تستطيع التخفيف من الاكتظاظ.

ولا نخفيكم، السيدة الوزيرة، تخوفنا من تزايد حالات الإصابات التي تبقى أسبابها مرتبطة بالتلوث وتغيير النمط الغذائي، والتطورات الحاصلة في المجالات التكنولوجية التي لها تأثير سلبي على صحة المواطن، وترتبط أساسا بقضاء الله وقدره، ونحن نعلم أنه لا راد لقضاء الله.

وعليه، فإننا نؤكد على أن وزارتكم مطالبة ببذل مجهود أكثر من اجل التخفيف من معاناة المصابين بداء السرطان وعائلتهم التي تعاني الكثير من

أجل التنقل، أولا إلى هذه المدن الكبرى والإقامة فيها خلال مدة العلاج، وكذا التوسيع في بناء هذه المراكز الصحية المتخصصة التي تشمل جميع الجهات، وأخص بالذكر نطالب بالتعجيل بتجهيز المستشفى الجامعي بفاس وإعطاء انطلاقته.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، باسمكم جميعا نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها.

وننتقل مباشرة إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الفلاحة والصيد البحري وعددها ستة أسئلة، السؤال الأول موجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، حول تعقد مساطر الاستفادة من دعم الفلاحة والأشجار المثمرة للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، لحسن نبيه، أحمد الشافعي، الغازي لغرارية، أحمد الجغيري، الحسين الحداوي، الحبيب الزويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بن ديدي، عبد القادر النميلي، البشير أهل حماد، محمد جبيبل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، احمد النماوي، أحمد التويزي، محمد تاضومانت.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون،

قبل أن أضع السؤال، أقول من باب الإنصاف مغاديش يكون هذا أنني غنشكر السيد الوزير غير هكاك، لأن نشكرو لأنه كيدير سياسة القرب اللي أعلن عنها صاحب الجلالة نصره الله وأيده.

السيد الوزير،

لقد سبق أن طلبناكم بدعوة مدير القرض الفلاحي لحضور اجتماعات داخل اللجنة، وقد وعدتم بذلك وكان الغرض من ذلك هو دراسة موضوع مديونية الفلاح، لأنها مادامت قائمة فإن أي مخطط لا يراعي هذا المشكل لن يكتب له النجاح، وحتى المجهودات التي تقوم بها وزارتكم السيد الوزير، سواء تعلق الأمر بالمكننة أو بالتجهيزات الفلاحية أو حتى الأشجار المثمرة، إذ نعتبر أي مخطط من هاذ المخططات ما مدروسشاي ومكاينش فيه هاذ المشاركة ديال هاذ المؤسسة ديال القرض الفلاحي، كنظنو أنه مغاديش ينجح ومغاديش يؤدي إلى نتائج عملية، مثلا السيد الوزير، فنحن مع المخطط الأخضر لأنه جاء جوابا لطموحاتنا وتساؤلاتنا، ولكننا لازلنا نسجل تحفظاتنا على بعض جوانب السياسة الحكومية في هذا القطاع كسياسة الدعم.

ولهذا، نسائلكم عن سياسة الدعم ونتائجها، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس، الكلمة الآن للسيد الوزير للإجابة على السؤال، فليتفضل.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

يعني كتعرفوا بأن في هاذ سياسة ديال الدعم (FDA) صندوق ديال الدعم كاينة وضعية جديدة مع البداية ديال السنة ديال 2008، واتخذت عدة إجراءات بهدف تبسيط المسطرة، تمثلت على الخصوص أولا بإحداث يعني شباك الوحيد كمخاطب وحيد للفلاحين على مستوى جميع المديريات الإقليمية الفلاحية والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، تقليص المدة الزمنية لدراسة الملفات وصرف المساعدات المالية لصالح الفلاحين داخل أجل 30 يوم عمل تقريبا، مقابل سنتين اللي كانت من قبل، العمل على مصاحبة الفلاحين وتأطيرهم في إعداد الملفات والاقتصار على مصالح الوزارة في تتبع وإنجاز المشاريع. وبفضل هذه الإجراءات تم الحمد لله التوصل إلى نتائج مرضية، وصل عدد الملفات المتوصل بها إلى غاية 15 دجنبر 2008 إلى حوالي 36 ألف ملف، تمت معالجة 25 ألف و200 ملف أي ما يمثل 70% وهاذيك 30% فيها واحد العدد ديال الملفات اللي هي قديمة فاش كان النظام القديم مع (Crédit Agricole) اللي فيها مشاكل واعرة.

بلغ حجم مساعدة المالية إلى حوالي مليار و673 مليون ديال الدرهم، في حين لم تتعدى هاذ المساعدات 879 مليون درهم سنة 2007 بكاملها، يعني تقريبا ضاعفنا المبلغ ديال الدعم سنة 2008 هذا بفضل الحكامة، بفضل التسهيلات، بفضل سياسية القرب، بفضل الثقة ديال الفلاحة اللي هو ما دايرينها اليوم في المخطط ديالهم الأخضر، وفي الفلاحة والحمد لله أن الظروف هي جد مواتية، وتم تقليص مدة معالجة طلبات المساعدة اللي كانت ما بين 13 شهر إلى سنتين قبل الشروع في المسطرة إلى حوالي شهر أو شهرين على أقصى التقدير حاليا.

بالنسبة للسنة الحالية اللي أذكر، تم الرفع من الاعتمادات المخصصة لصندوق التنمية الفلاحية، إلى كان العام اللي فات مليار و670 مليون درهم اللي تصرفت، فهاذ السنة حنا ناوين نصرفوا 2 مليار و100 مليون درهم إن شاء الله في الاستثمارات لمواكبة المخطط المغرب الأخضر، وفعلا أنه الأبناك بصفة عامة والقرض الفلاحي بصفة خاصة لابد أنه يواكب هاذ المخطط ديال المغرب الأخضر لا بد أنه يجيبوا حتى هما عمليات ديال التمويل باش يشاركونا في هاذ العملية اللي هي عملية حقيقية أولا لتطوير الفلاحة العصرية في بلادنا، وثانيا لمحاربة الفقر من أساس ديالو.

وحنا كنستاجبو للدعوة ديالك السيد المستشار أنه غادي نديرو جلسة إن شاء الله اللي طلبتو مع السيد المدير العام للقرض الفلاحي أنه تكون عما قريب إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس الراضي:

أشكر السيد الوزير على جوابه لأن جواب فعلا كان جواب موضوعي، ولكن السيد الوزير أنا السؤال ديالي يمكن كاين بعض الأشياء اللي مازال خصها تعالج، نعطيوكم السيد الوزير مثلا بالنسبة لدعم ديال المكننة، الراجل إلى بغا دبا يشري تراكتور آش كيوقع لو؟ كيشري تراكتور وملي كيشريه تيعطي لمول (l'agence) 70%، مول (l'agence) معول على هذاك الدعم اللي غادي ترجعو الدولة بعد ما غادي يرجعو القرض الفلاحي يعطيوه لمول (l'agence)اللي أخد من عندها التراكتور، آش كيوقع؟ ملي كيرجع الدعم السيد كيعطي ضمانة لذاك مثلا (l'agence) إما شيك أو طريطة، ملي كيجي الدعم كيشدو القرض الفلاحي، ملي تيشدو القرض الفلاحي كيصبح ذاك الفلاح عرفتيه كي داير مكبل علاش؟ لأن القرض الفلاحي شاد لو ذاك 9 مليون، لأن التراكتورات راه كيوصل ذاك الدعم حتى لـ 9 مليون، هاذ الإشكالية كنتو، السيد الوزير، وعدتونا على أساس تحلوها، ولكن مازال واحد المجموعة دابا الآن ديال المدن، وخص هاذ المشكل، السيد الوزير، تسهروا عليه باش ذاك الدعم يبقى يمشي للفلاحة لأنه شحال من واحد دابا راهن الشيكات ديالو، كاين اللي دفعو لو وكاين اللي مشى للحبس، كل واحد أش جرا لو، وكاين اللي باعو لو التراكتور.

ثم كاين السيد الوزير الأشجار المثمرة، هناك مكتب البحث الزراعي الذي أظن أنه لا يقوم بدوره لأنه إذا أخذنا مثلا إسبانيا، آش كتلقى؟ المكتب ديال البحث الزراعي كيقلبو دائما على الجودة، وغاديين بعيد وغاديين في واحد الاتجاه اللي يمكن نقول ليك السيد الوزير ما كيتصورش على البال، بحيث الشجرة عندنا احنا هنا إلى كانت كتعطي 40 كيلو هما وصلت الشجرة تعطي عندهم 300 كيلو هذا كمثال، وبالنسبة لينا حنايا هنا أشنو وقع؟ كاين الشجر اللي هو مدعم وكاين الشجر اللي هو ماشي مدعم، اللى مدعم هو اللي كيقولك كيقول لك (agréé) نعطيك مثلا بحال عندك الزيتون، كاين بعض الأصناف اللي الدولة كتعطي عليهم الدعم وكاين بعض الأصناف اللي ما كتعطيش عليهم الدعم.

وهذا خطأ، إلى بغينا فعلا نمشيو في واحد الاتجاه على أساس تكون منافسة مع هاذ الدول اللي غادي إن شاء الله في المستقبل حتى حنا يكون عندنا حظ في سوق ديال هاذ الدول هاذي.

كذلك الليمون أي الحوامض كاين بعض الأصناف اللي هي تدعمها ملي كتمشي عند مول المشتل كيقول ليك هاذي راه غترد ليك الدولة القد والقد ولكن إلى بغيتي تدي هاذ (variété) هاذي راه ما غتديكش.. وهاذي أصناف ممتازة.

السيد الوزير، هناك مشاكل وعراقيل بخصوص هاذ الشتيلات، فتنطلبوكم أنكم تحلوا هاذ الإشكال هذا إلى كاين شي أصناف اللي هي مزيانة بحال مثلا نعطيكم " ماريصول" كتعطي 40 في الهكتار، كاين " ليزفالت" كتعطي 90 في الهكتار وكتباع ب 6 دراهم للكيلو، والأخرى كتباع ب 2 دراهم، فهنا فين كنشجعو الفلاح.

التساؤل السيد الوزير نحن مثلا أستسمح السيد الرئيس لأن هاذي مهمة، كاين مثلا بعض الأشجار اللي متدعمش بحال (l'avocat) ما كتدعموشي، مثلا عندنا الساحل من القنيطرة حتى مولاي بوسلهام كلها ديك المنطقة يمكن يتدار فيها (l'avocat)، ولكن الدولة ما كتعطيشي مثلا هاذ الدعم هذا.

التساؤل، السيد الوزير، نحن مطالبون للدخول في المنافسة، هل بهذه السياسة سنكسب رهان الفلاحة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هل لكم رد على التعقيب؟ تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار،

أنا متفق معك على التدخل ديالك، هاذ المناقشات كانت بيننا وبين المعهد العالي للبحث العلمي، حنا كنقولو بأنه خاص هاذ المعهد يكون قريب للفلاحين ويعطي النصائح ديالو للفلاحين، وعمل لينا دراسات مثلا على الزيتون لأنه آشنو هما الأولويات فين خاص يمشي الاستثمار، الاستثمار دابا هو بالنسبة الأوليات ديالو كتمشي للمنارة والحوزية، وإلى كانو بعض الشتلات الأخرى اللي موجودين من الخارج ليدخلو حتى هما خاص يكون عليهم واحد الاتفاقية، حنا منفتحين دابا الآن في هاذ الشهر بالذات ديال فبراير وزارة ديال الفلاحة وغتكون مع وزارة المالية منكبين على تقييم ديال هاذ (FDA) يعني هاذ الصندوق ديال التنمية الفلاحية باش نشوفو هاذ الأموال اللي كتمشي فين خصها تمشي.

أنا متفق معاك مبدئيا ملي كنقولو الأشجار المثمرة ما نقدوش نعطيو للتفاح وما نعطيوش اللوز ولا مانعطيوش لهذا، خصنا نعطيو لكل شي لأنه اللي كيهمنا أنه فين ما كاينة مردودية ديال الفلاح نمشيو، إذن حنا غادي نمشيو فهاذ الطريق باش نعممو جميع الفواكه في جميع المواد اللي غادي يمكن يكون عندها السوق وعندها المردودية هاذو هما جوج ديال الحوايج اللي بالنسبة لنا جد مهمين.

أما القضية ديال (L'INRA) فهي غادي تقوم إن شاء الله بواحد يوم دراسي غادي يكون يوم مفتوح ديال الأبواب ديالها واللي يكون فيه واحد النقاش على أشنو هما الشتلات اللي خصنا في جميع الأنواع ديال المواد

الغذائية ديالنا اللي خصنا نتعاونو فيها ونقومو بها باش ما نبقاوش نديرو استثمارات للفلاحة ما كتجيبش لهم المردودية، هذا اتفاق وهاذي داخلة في المخطط المغرب الأخضر.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السؤال الثاني موجه للسيد وزير الفلاحة أيضا والصيد البحري حول تعاونيات الإصلاح الزراعي للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسن خيير، اسماعيل قيوح، الطاهر الفيلالي، العربي سديد، علي قيوح، محمد بنزايدية، محمد لفحل، جمال بنربيعة، رفيق بناصر، صالح ولد داداه، عبد اللطيف أبدوح، الكلمة لأحد السادة المستشارين. الأستاذ خيير.

المستشار السيد محمد بلحسن خيير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كما كتعرفو التعاونيات الفلاحية ديال الإصلاح الزراعي أنها أعطتهم الدولة أراضي، هاذ الأراضي كانت محمة جدا، والناس اللي شدوا الأرض كيفلحوها هما وأولادهم، كل واحد عندو أولادو كيفلحو معاه ولكن الإشكالية الكبيرة هو لما كيموت الفلاح الأب كيجيو الورثة كيسلموها لواحد، كنجي الدولة وتعطيها لولد واحد والآخرين كيقولو لهم الله يهنيكم، واش حلال الورث ولا حرام؟ هاذي من جهة من جهة ثانية إلى ما عندو كاع أولاد كان الفلاح ومات وخلا المرا كيعطيوها للمرا ويخليو خوتو ما كيعطيوهش لهم واش أما سبق المرا ولا هاذوك الورثة ديال خوتو مثلا ولا الأب ديالو؟ هذا راه مشكل كبير ونايض فيه واحد الصداع كبير.

لهذا، السيد الوزير، نسألكم أن واش كاين شي تدابير اللي غتاخذوها في هاذ الإشكال؟ والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

تخضع الأراضي الموزعة في إطار الإصلاح الزراعي إلى مقتضيات الظهير الشريف ديال 29 ديسمبر 1972 بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية وقابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص، هاذ الظهير كان بالفعل كيفرض عدة التزامات على المستفيدين ومنها قضية الإرث التي كانت تخضع لشروط معينة، لإعادة المنح إلى واحد من الورثة أو استرجاعها ومنحها لمرشح آخر خارج الورثة في حالة عدم توفرها على الشروط القانونية، هاذ الشي اللي كتقول السيد المستشار.

في إطار تحرير ديال المستفيدين من الالتزامات ومن الموانع اللي كان يفرضها هاذ الظهير السالف الذكر، تم كما تعلمون إصدار قانون 01.06 والمرسوم ديالو التطبيقي خلال 2008 ومن أهم التعديلات اللي جاء بها هاذ القانون هي المعالجة ديال المشاكل الاجتماعية اللي كتنتج بعد الوفاة ديال المستفيد.

أولا، حيث تم تمكين الورثة من تقسيم القطعة فيما بينهم شريطة حصولهم على شهادة رفع اليد المسلمة من طرف وزارة الفلاحة والمالية بعد تسديد لثمن القطعة والديون اتجاه التعاونية.

ثانيا، إلغاء سن الاستفادة بالنسبة للورثة لإعطاء الفرصة لزوج المتوفى لاستخلافه والمحافظة بالتالي على وحدة الأسرة.

وفي الخلاصة، مشكل ديال الإرث ما بقاش مطروح في إطار القانون الجديد ديال 01.06 حيث تصبح القطع الموزعة في إطار الإصلاح الزراعي خاضعة للقانون العام، فبعد الحصول على شهادة ديال رفع اليد من طرف وزارة الفلاحة ووزارة المالية، يصبح لكل وارث الحق في الاستفادة من حصته حسب الشريعة الإسلامية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بلحسن خيير:

شكرا السيد الوزير على التوضيح ديالكم، وشكرا على هاذ الوضوح، لهذا بغينا هو مثلا إنسان مات وما خلا لا ولاد ولا والو وخلا خوتو ولا خلا باه، راه خاص هاذوك الورثة يورثو ذاك الأرض، ما يعطيوهاش لمرا عجوزة وكتكريها لناس آخرين، كتمشي كتكري هاذ الأرض لناس اللي ما عندهم حتى علاقة مع هاذيك القطعة وكيبقاو الورثة كيتفرجوا، لهذا اللي كنطلبو هو الأرض خصها تعطى كالشريعة الإسلامية تقسم على الورثة أو إلا ما خلا لا أولاد ولا والو تعطى لخوتو ولا باه ولا عائلتو.

وشكرا السيد الوزير.

المستشار السيد علي سالم الشكاف، رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى السؤال الثالث موجه أيضا إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول معوقات الفلاحة، للمستشارين المحترمين السادة: لحبيب بن الطالب، محمد بن مسعود، المعطي بنقدور، عبد القادر لبريكي، محمد عبو، لحسن العوني، عبد الفتاح عمار، عبد السلام الهمس، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، حميد العكرود، عبد الله عباد، عبد الحميد بنعلوش، أحمد السرغيني، عبد السلام بلقشور، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

مرت الفلاحة المغربية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدة استراتيجيات تختلف باختلاف الحكومات، إلا أن هذا لم يمكن من النهوض بالقطاع الفلاحي بالمستوى المنشود، وها أنتم تبشرون خيرا بالمخطط الأخضر الذي

هو مخطط طموح ومتكامل، وأملنا أن يتجاوب هذا المخطط مع طموحات جميع الفاعلين الحقيقيين في هذا القطاع، إلا أن التنمية الفلاحية في بلادنا كفاعل حقيقي في هذا الميدان نرى أنها لا يمكن أن تكون إلا بإزالة ثلاث معوقات حقيقية ورئيسية:

الأولى، هي طبيعة الأنظمة العقارية للأراضي الفلاحية؛

الإشكالية الثانية، تتعلق بالتبذير وتلوث الموارد المائية؛

الإشكالية الثالثة، تتعلق بالتمويل.

فبالنسبة للإشكالية الأولى، هناك تفتيت للأراضي الفلاحية، بالإضافة إلى تعدد الأنظمة العقارية، فهناك أراضي الكيش، أراضي الأحباس، أراضي في ملك الدولة الخاص، أراضي الجماعات السلالية، كل هذه عوامل لا تشجع على الاستثمار في القطاع الفلاحي وبالتالي مكتساعدش باش تكون واحد الاستفادة من التكنولوجية الحديثة والنتيجة هي ضعف المردودية.

بالنسبة للإشكالية الثانية اللي هي الماء، فإنه في ظل توالي سنوات الجفاف والاستغلال الغير المعقلن للموارد المائية بالإضافة إلى التلوث وزحف العمران، فإن مستوى المخزون المائي أصبح في وضع حرج مما يهدد مصير فلاحتنا مستقبلا.

أما الإشكالية الثالثة، فهي إشكالية التمويل، فإنه للأسف نلاحظ أنه غياب الإستراتيجية مبنية على حث باقي المؤسسات البنكية وخصوصا الأبناك الكبرى للمساهمة في تمويل مشاريع فلاحية وبنسب مشجعة على غرار ما يقوم به الصندوق الوطني للقرض الفلاحي. وقد سبق لكم، السيد الوزير، أن وعدتمونا في اللجنة بأنه سيتم التطرق لهذه النقطة لحث بعض الأبناك، ولاسيما الأبناك الكبرى للمساهمة في هذا التمويل.

انطلاقا مما سبق، نود مساءلتكم، السيد الوزير، متى يمكن للحكومة حل مشكل الأنظمة العقارية بالمغرب وتفعيل القوانين المتعلقة بهذا الباب؟

ثانيا، ما هي التدابير الاستعجالية التي اتخذتها الحكومة للحفاظ على الموارد المائية من التبذير التلوث؟

ثالثا، ما هي التدابير التي ستنهجها وزارتكم لحث الأبناك وباقي المؤسسات والقرض الفلاحي الذي هو المساهم الوحيد في تنمية المشاريع الفلاحية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد وزير الفلاحة والصيد البحري للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية أود الإشارة إلى أنني أشاطركم الرأي السادة المستشارين المحترمين في تشخيصكم للوضعية الحالية للقطاع الفلاحي، فبالفعل يشكو القطاع من عدة معيقات وصعوبات كتمثل على الخصوص في التجزئ المفرط للأراضي، تعدد الأنظمة العقارية، ضعف الاستثمار، هشاشة النسيج الفاعلين وضعف التنظيم ديالهم، ولتجاوز هذه الوضعية أعدت الحكومة كما تعلمون مخطط المغرب الأخضر التي كان لي شرف تقديمه أمام صاحب الجلالة بمناسبة المناظرة الأولى للفلاحة بمكناس يوم 22 أبريل 2008 وترمي هاذ الإستراتيجية اللي كيضمنها هاذ المخطط، والذي سبقنا أن تدارسناها في عدة مناسبات معكم، إلى جعل الفلاحة إحدى الرافعات الأساسية لتنمية الاقتصاد الوطني على مدى 15 سنة القادمة، وكتركز هاذ الإستراتيجية اللي ما كتستثني أي فئة من الفلاحين ولا أي سلسلة من سلاسل الإنتاج كانت نباتية أو حيوانية على جوج ديال الدعامات.

الدعامة الأولى، تهدف لتطوير الزراعات ذات القيمة المضافة العالية.

والثانية، كترمي إلى تطوير الفلاحة التضامنية للمناطق النائية والجبلية، ويستدعي تفعيل هاتين الدعامتين القيام ببعض الإصلاحات، ومنها تلك التي أكدتم عليها السيد المستشار.

فبخصوص العقار، سيتم من جهة التسريع في التدبير المعقلن لأراضي الدولة وبعض أراضي الجموع، ومن جهة أخرى وضع الشروط المناسبة لتأطير عملية التجميع لتجاوز إشكالية تفتيت الأراضي.

فيما يتعلق بالماء، سيعمل على نهج سياسة جديدة ترتكز على سعر تحفيزي والتدبير المفوض وتعميم السقي الموضعي وسيهم الإجراء الأخير هذا ديال السقي الموضعي، تجهيز 550 ألف هكتار خلال 15 سنة المقبلة، منها 23 ألف هكتار خلال هذا الموسم، وكاين هنا إن شاء الله برنامج اللي غادي تجي به الحكومة ديال المشكل كيفاش غادي تم مشكل ديال معالجة ديال الماء في السنوات المقبلة؟

وبالطبع لن يتم تحقيق الأهداف المرجوة من هاذ الإستراتيجية إلى ما اهتميناش كذلك بالعنصر البشري، حيث تم وضع برنامج تكوين 60 ألف من الشباب القروي في أفق 2012 وهاذ الشي بشراكة مع وزارة التشغيل والتكوين المهني وقد تم لهاذ الغاية تخصيص 250 مليون درهم وبرمجة إحداث عدة مؤسسات للتكوين بالتدرج المهني لتقريبها من المستفيدين.

وفي الأخير، بغيت نذكر أن هاذ الإستراتيجية قد تمت ترجمتها إلى مخططات جهوية كيتم حالا تقديمها إلى الفاعلين المعنيين بحيث كانت واحد العدد ديال الزيارات في الجهات وغادي نزورو الجهات ب 16 وغادي نقدمو البرامج للإخوان الموجودين في الجهات اللي هما برامج ديال مخطط المغرب الأخضر على الصعيد الجهوي، ويكون نقاش بناء اللي باش نتفقو فيه على الإستراتيجية ديال التنمية الفلاحية خلال إن شاء الله العشر سنوات المقبلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب الشامل والكامل ونتمناو أنه نتطرقو لباقي المعوقات بطريقة مستفيضة داخل اللجنة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حول أثمان الحليب للمستشارين المحترمين السادة: عمر عبد الفتاح، أحمد الديبوني، العربي هرامي، مصطفى الرداد، سفيان القرطاوي، عبد السلام بلقشور، عبد الله خنوفة، أحمد الإدريسي، أحمد السنيتي، عبد الحميد بنعلوش، محمد المفيد، عبد الحميد البوجادي، المصطفى تومة، أحمد الحنصالي، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عمار عبد الفتاح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

تحية فلسطينية،

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، يعاني الفلاحون بصفة عامة من ارتفاع مواد الأعلاف مما يؤثر على قدرتهم الشرائية ويزداد الأمر أكثر تعقيدا لدى مربي الأبقار الحلوب بجهة دكالة-عبدة، ولذلك لاستقرار أثمنة الحليب وارتفاع متزايد للمواد الأولية، بل إن فلاحي هذه الجهة يحسون بنوع من الحيف حيث أن أثمان الحليب تختلف من منطقة إلى أخرى وعلى سبيل المثال، الأثمان في بني ملال ومراكش وأكادير والشمال غير تلك الموجودة في جهة دكالة عبدة، ونقصد هنا الثمن بين الفلاح وشركات الحليب، من هنا نود السيد الوزير مسائلتكم كيف تفسرون هذا الاختلاف في الأثمان؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد وزير الفلاحة والصيد البحري للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

تم تحديد سعر الحليب منذ 1992 يعني الأثمنة هي حرة وكيدخل تحديد سعر ديال هاذ المادة في نطاق المفاوضات المباشرة بين الفلاحة المنتجين وبين المصنعين، وبصفة عامة كتختلف الأثمان اللي كتؤدى المنتجين حسب المناطق والمواسم، وحسب واش الفترة ديال ارتفاع الإنتاج ولا قلة الإنتاج (bas lactation)، وكذلك حسب الجودة ونوعية الخدمات التي يقدمها المصنع للمنتج.

فيلاحظ أن الأثمنة المحددة المؤداة من طرف التعاونيات غالبا ما تفوق تلك التي تدفعها الشركات، كما أن حجم الاستثمارات المنجزة يعني طاقات الإنتاج والسياسة المتبعة من طرف المصنع وحجم مبيعات الحليب ومشتقاته تنعكس على سياسة المشتريات عند المصنع مما يوسع فارق الأسعار المؤداة، غير أن الفارق يبقى في حدود كيظهر لي معقولة، خلال فترة الإنتاج حيث تتراوح هاذ الأسعار ما بين 3.40 درهم و4.00 درهم للتر حسب المناطق، وأما خلال فترة كثرة الإنتاج يعني 15 فبراير إلى 15 يوليوز فإن الأسعار تتراوح بين 3 دراهم و4 دراهم حسب المناطق والمصانع.

والوزارة كتعمل حاليا على تقوية التنظيمات المهنية لمنتجي الحليب عبر خلق تنظيم مهني للقطاع يضم جميع المتدخلين بما فيهم المنتجين والمصنعين والموزعين والمسوقين، وذلك لتمكينها من التفاوض مع الشركاء الآخرين المتدخلين في السلسلة والسهر على تأهيل القطاع وتنظيمه، وبعبارة أخرى من الأحسن أنه نظموا هاذ المهنة باش يكون واحد الحوار باش يكون واحد النقاش، لأنه المصنع هو محتاج للمواد الأولية ومحتاج للحليب بواحد الثمن مناسب والفلاح حتى هو محتاج باش يبيع هذيك المواد ديالو ولكن خصو ثمن السوق يكون معقول، فإلى كانو في واحد (l'association) اللي كنتجمعهم واللي كيتعاملوا، يمكن يكون واحد التوافق واللي كنتمناو أنه حنا في الوزارة يمكن لنا إلا نسهلو لأنه من جهة يهمنا أنه الفلاح يبيع بثمن مناسب وهذا من جهة كذلك عندنا مسؤولية ديال 30 مليون مستهلك للحليب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الفتاح عمار:

شكرا السيد الوزير على الصراحة في الجواب وهذا ما كنا نتمناوه السيد الوزير، ولكن السيد الوزير حنا مع الأسف حنا في هاذيك الجهة ديال عبدة دكالة، كيشملنا واحد الثمن اللي هو كيبقى مستمر السنة كلها، لأنه لا يخفى عليك الأمر غلى بغيت نقول لك بأنه راك عارف شكون اللي كياخذ علينا الحليب في منطقة ديال جهة دكالة عبدة اللي هي بكل العبارة اللي هي (centrale) وإلى عرفنا (centrale) خصهم يعاونونا واليوم كنلقاو في (super marché) كلشي الحليب، الزيت، ممكن يزيدو فيه ما كاين مشكلة، ولكن الحليب ما زادوش للفلاح كيزيد (l'usine) على المستهلك، فهذا هو اللي خلانا نطرحوا السؤال، أما هذا راه خصنا نطرحوه وإلى كان خصو يطرحوه الناس اللي جاو هاذ المجلس قبل مني اللي هاذي 60 عام كان خصو يتطرح هاذ السؤال.

ولهذا، السيد الوزير، غنعطيك غير واحد الإشارة هي يعني بالنسبة عندكم كنباركو لكم لأن أنتوما الحمد لله في سوس كاينين ناس اللي كيمثلوا

التعاونية أحسن تمثيلية، ناخذو أكادير كيخلصو على طول العام 4.10 دراهم السيد الوزير، الشمال كيخلص 4.00 دراهم على طول العام السيد الوزير، بني ملال كتخلص ما بين 3.50 و4 دراهم، حنا بغينا نعرفو علاش بالخصوص حنا الحمد لله مستقلين راه ممستعمرينش، ولهذا بغينا نعرفوا أشنو الإشكالية؟

الإشكالية كاينة ولكن الوقت اللي كيقول شي واحد بغا غير يدير يجمع الحليب تما ويبيعو لشي شركة كتنوض عليه الفوضى، لا وهاذي... ولهذا، السيد الوزير، احنا بغيناكم تعاونونا، احنا تايقين فيكم كون ما تايقينش فيكم، ما غاديش نطرحو هاذ السؤال، ولهذا بغينا، السيد الوزير، تعاوننا على هذا الحيف اللي كاين في هاذ المنطقة بوحدها في المغرب.

ولهذا السيد الوزير مسألة أخرى يعني، حنا كنباركو لك في هاذ المخطط الأخضر اللي (Maroc vert) وراه كان تدار واحد الاجتماع جموي اللي هو تدار في الجهة وكان مشى ممثل ديال وزارتكم وكيهضر على واحد النموذج اللي هو (centrale)، احنا (centrale) بحال إلى وليتي كتقول الوقت اللي كتخلصني أنا ب2,50 و 2,60 ستة أشهر يعني 6 أشهر ديال 3,10 دراهم، 2,60 هاذي هي التنمية الحقيقية، السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم، أنه فعلا منطقة ديال دكالة هي منطقة جد مهمة، منتجة فلاحية و منتجة ديال الحليب وعندها مستقبل ديالها وحنا في حاجة لفلاحين اللي كيتعاملو في هاذ القطاع ديال الحليب وكيظهر لي أنه (la centrale laitière) اللي هي حتى هي شركة من الشركات الكبرى ديال المغرب اللي كنعتزو بها حتى هي في حاجة للفلاحة، مع دابا هاذ الجو الجديد الحمد لله اللي هو صالح للفلاحة حنا مستعدين أنه نبسطو العلاقات اللي تكون بناتكم إلى كنت في الحاجة لأنه حنا متيقنين بأنه غادي توصلو بوحدكم لنتائج في إطار الحوار اللي غادي يكون مع (la centrale laitière) وإلى احتاجيتونا احنا معكم في الطريق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤالين الخامس والسادس الموجهين إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري تم طلب تأجيلها من طرف أصحاب السؤالين، وبالتالي ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول التضامن للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، لحبيب لعلج، محمد بوداس، أحمد الكور، عبد السلام أحدوش، محمد بلحسن، محمد العقاوي، محمد عبده عز الدين، الحسين أشنكلي، أحمد السنيتي، محمد عدال، خيري بلخيير، محمد مفيد، محمد اطريبش، مصطفى تومة، عبد الحميد بوجادي، عابد شكيل، محمد المنصوري، لحسن بيجديكن، عبد الله الغوتي، العلمي التازي، علال عزيوني، فليفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال، تفضل.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السادة الوزراء،

منذ أن اعتلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله عرش أسلافه المنعمين، سن سنة حميدة بإطلاق الأسبوع الوطني للتضامن، هدفه وفلسفته ترسيخ ثقافة التضامن وسط المجتمع، خاصة وأن بلادنا الضاربة جذورها في أعماق التاريخ معروفة بترسيخ هذه الثقافة المعتمدة على مساعدة الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة.

السيدة الوزيرة، هل تتوفرون على إستراتيجية معينة لتكريس ثقافة التضامن وتعميمها ومأسستها في إطار مشروع حكومي واضح؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

بغيت في البداية نشكركم على السؤال ديالكم اللي هو جد مهم، دفعني باش نفكر فعلا التضامن هي من ضمن القيم العريقة والدينية ديال الشعب ديالنا، معلوم أنه كلمة التضامن موجودة في عنوان الوزارة، ولكن واش فعلا عندنا إستراتيجية واضحة للنهوض ونشر ثقافة التضامن، إلى مكانش عندنا إستراتيجية اللي كتحمل بالضبط هاذ العنوان، يمكن لي نقول لكم بأنه كل السياسات الحكومية مبنية على التضامن من خلال كل الإجراءات الاجتماعية اللي كترمي إلى التضامن مع الفقراء من خلال:

أولا، سياسة جبائية والإعفاءات ديال الأجور اللي هي ديال دعم الأثمنة للاستهلاك، وكذلك الإصلاح ديال هذا الصندوق من أجل تحسين الاستفادة بالنسبة للفئات الأكثر تضررا وكذلك هاذشي بدا من خلال البرنامج الإستعجالي ديال التربية مع البرنامج ديال التحويل المالي المشروط بتمدرس ديال الأطفال.

كذلك من خلال التغطية الصحية بالنسبة للمعوزين اللي تم انطلاقة ديالها في جهة تادلة أزيلال من أجل تعميم ديالها، وكذلك كل السياسات الاجتماعية ديال الحكومة مبنية على التضامن، وخاصة في ميدان محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، تتويج هاذ المجهودات ومن خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي كتجسد هاذ الروح ديال التضامن، تضامن ديال الدولة، تضامن ديال الجماعات المحلية، تضامن ديال الجمعيات مع الساكنة الأكثر فقرا، ولكن كذلك التضامن ديال البلاد كله مع الجماعات الفقيرة.

فيما يخص مجهودات ديال القطب الاجتماعي من خلال وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن والتعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، كل الأعمال ديالنا مبنية على التضامن والبحث على التماسك الاجتماعي وتكافؤ الفرص، من خلال تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية، من خلال محاربة تشغيل الأطفال وظاهرة أطفال الشوارع، كذلك من خلال محاربة الفوارق الاجتماعية ما بين النساء والرجال من خلال إستراتيجية ديال المساواة والإنصاف، كذلك النهوض بحقوق الأشخاص المعاقين والمشروع ديال وضع واحد صندوق ديال الدعم إلى تمدرس الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وإستراتيجية ديال الأشخاص المسنين، هذا كلوا مبني على التضامن واللي باين هو أنه هاذ المجهودات كلها بدات كتعطي نتائج البحث الوطني حول استهلاك ديال الأسر من طرف المندوبية السامية للتخطيط، كتبين بأنه نسبة ديال الفقر دازت من 7.6 في المائة في 2001 إلى 4.8 في المائة في العالم الحضري، بينما في العالم القروي هاذ النسبة دازت من 14.5 في المائة، في المقابل اللي كانت 25.1 في المائة في 2001.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيدة الوزيرة، شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب، غير بغينا نخطو راسنا في قالب ديال المذاكرة ديالنا والنقاش ديالنا، الحكومة ديالنا كانت دائما كتدير التضامن فيما سبق، كان دائما صندوق المقاصة وكان دائما هاذ الشي موجود، اللي درتيه في الجواب الأول ديالك، إلا أن هاذ الحكومة خلقت وزارة قطاعية تتكلف بالتضامن أن تعطيه واحد المغزى ولعل المدخل ديالي ديال، ديال السؤال ديالي اللي باش دخلت به هو المبادرة ديال صاحب الجلالة، بمعنى التضامن الذي يقترب إلى المواطن الصغير والبسيط في مسائلة الغير مألوفة بها ديال السكر والزيت ديال صندوق المقاصة أو شي مسائل ديال المدرسة لا، أنه التضامن بمعنى أنه الحالات المعسرة أو اللي معسرة أنه كيفاش نخلقوها إستراتيجية، وفعلا كنا ناقشنا هاذشي السيدة الوزيرة في إطار لجنة بمناسبة الميزانية، أنه هناك جوج استراتيجيات، وهذا السؤال حنا درناه بمناسبة الأسبوع الوطني للتضامن، وبمناسبة واحد الحدث اللي كيعرفوا المجتمع الإسلامي وهو حدث تأدية الزكاة، يعني انه كيجي في عاشوراء.

أنا ما كنشوفش أنه هاذ الوزارة اللي ماكتهتمش بموضوع التضامن وما كتفعلش القوى ديال هاذ المجتمع الممتدة على الجذور الإسلامية والثقافة الإسلامية اللي كتعطي واحد التضامن جد مهم، وأنا أقول عندما نتكلم عن التضامن هو أن في المسائل العسيرة أو المواقف اللي كيعيشها المغربي كيعيشها المواطن في مثلا إذا قلنا في بعض الحالات، هنايا باش نتكلمو كيف ما جاء في الجواب ديالكم أنه نمشيو لواحد التضامن تعاقدي 100 في المائة ما بيننا وما بين المواطن راه صعب، ما استطعتوش حتى الدول المتقدمة لم تستطع أن تقوم بتضامن تعاقدي بين الدولة والمواطن، هناك التضامن التراحمي مبني على الثقافة وعلى تعاليم دينية اللي كيمكن لها تؤدي واحد الواجب وتؤدي واحد الوظيفة مهمة جدا واللي يمكن لها أنه تعطي النتائج إيجابية أكثر مما نتصور، والدليل على ذلك السيدة الوزيرة كنشوفو الأعمال الخيرية في هاذ المجتمع المغربي لا تحصى، بدليل أنه هناك هاجس تراحمي اللي كيعطي واحد الأسلوب وواحد الفلسفة مختلفة تماما على الفلسفة التعاقدية اللي فيها واحد المحاسبة، وفيها واحد العلاقة مبنية على الحساب وذاك الشي.

لهذا، أشنو بغيت نقول السيدة الوزيرة، أنه في ظل هذه الحكومة وعندما نتكلم على الإستراتيجية نتمنى أن توفروا واحد القسط وتهتمون بواحد القسط في تفعيل التضامن التراحمي ما بين المواطن اللي يمكن لو أنه يؤدي دوره في أحسن الظروف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا السيد المستشار المحترم، أنا كنقتسم معك الفكرة أنه خص المواطنين فعلا يعبروا انطلاقا من روح ديال التضامن اللي هي متجذرة في ثقافة ديالنا وفي القيم الإسلامية ديالنا أنهم يعبرو على التضامن بكل إمكانيات ديالهم وهذا كنحثوه على ذلك باستمرار من خلال الحملة الوطنية لمناهضة التسول باش نقولوا بأنه التضامن هو واجب وخصو يبان من خلال إطار اللي هو منظم وماشي إطار اللي هو عشوائي، خص ولابد يتم هذاك التضامن من خلال العمل الجمعوي اللي هو مهم وكيفتح أبواب واسعة للتعبير عن التضامن، من خلال كذلك تقديم الدعم إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية اللي الحمد لله عندنا الآن إطار قانوني من خلال القانون 14.05 اللي كيفرض علينا واحد الشروط باش يكون شروط فعلا إنسانية فاش كنستقبلو الناس اللي هما في وضعية الحاجة.

وهذا كنظن بأنه جمعيات ديال المجتمع المدني كيعبروا بقوة على هاذ التضامن وباستمرار، وما يمكن لنا إلا نعتزو بذلك وما يمكن لنا إلا نعتز بهاذ روح المواطنة اللي موجودة عند المغاربة والمغربيات، واللي كتجعلهم فعلا ما كيترددوش أي تردد فيما يخص تقديم الدعم إلى الأرملة، إلى اليتيم، إلى الأطفال المتخلى عنهم، إلى كل الفئات من الشعب ولولا الرأسمال الكبير ديال تضامن المواطنين مع مواطنين آخرين، كنظن أنه ما يمكنش الدولة ديالنا بالإمكانيات النسبية المحدودة اللي هي موجودة عندها، أنها فعلا تحقق المستوى ديال التنمية الاجتماعية اللي الحمد لله أصبح الآن ماشي في الكمال ولكن في اتجاه التحسن باستمرار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول الوضع الاجتماعي بالمغرب، للمستشارين المحترمين السادة: مبارك السباعي، مولاي إدريس العلوي، المهدي زركو، حسن زهير، محمد برطني، عبد الصمد عرشان، عبد الرحيم الكوبابي، عبد السلام الودي، سعيد كمال، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

الإخوة المستشارين المحترمين،

كما يعلم الجميع أن الفقر في المغرب أو الخصاص الاجتماعي كما يحلو للبعض أن يطلق عليه، من الظواهر السلبية التي يعمل الجميع الحكومة والبرلمان والجمعيات للتخفيف منها لأن الفقر والكفر مفردتان لمعنى واحد، وهناك في بلدنا مبادرات إيجابية وعلى رأسها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي رائدها جلالة الملك الذي طاف المغرب من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، ساعيا في ذلك ونعم المسعى للمحتاجين والمعوزين من المملكة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تعلمين أن جغرافية وخريطة الفقر تختلف من المدينة والقرية، ومن حي إلى حي في نفس المدينة، ومن جهة إلى جهة، ومن شريط الرباط الدار البيضاء إلى شريط ما وراء الأطلس، حيث الحاجة والفاقة تزيد والفقر يعض بيده أمهات وأطفال وعجزة والبرد القارس في هذا الشتاء يزيد من الأزمة حدة.

في خضم ما قيل، السيدة الوزيرة، وهذه مناسبة لتفصحي لنا عن الإجراءات الميدانية التي عملت وستعمل بها الحكومة لمعالجة هذا الوضع الصعب، حفاظا على التماسك الاجتماعي للمغرب، وحرصا على التضامن الذي هو من شيم المملكة الشريفة؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين المحترمين،

شكرا على سؤالكم، فعلا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كيشكلوا الجيل الثاني من حقوق الإنسان، وبلادنا التزمت بقوة إلى استكمال حقوق الإنسان في شموليتها وكونيتها، وصاحب الجلالة أعلن على ذلك بقوة يوم 10 ديسمبر الأخير بمناسبة الذكرى الستينية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

فالحكومة كتعتبر كذلك القضية الاجتماعية كقضية أولوية من خلال 53 في المائة من ميزانية الدولة مخصصة للقطاعات الاجتماعية، ولكن كذلك من خلال صندوق المقاصة وكذلك المجهودات اللي تم القيام بها في إطار الحوار الاجتماعي، من الواضح أنه محاربة الفقر وتحسين الوضعية الاجتماعية هي قضية متعددة القطاعات وكتعني كل قطاعات الدولة وكتعني كذلك الحكومة والجماعات المحلية، ولكن كذلك المجتمع المدني اللي كيساهم في التعبئة الاجتماعية من أجل التنمية البشرية.

فالوزارة ديالنا ساهمت في هاذ العمل ديال تنسيق ديال السياسات الاجتماعية، من خلال بلورة إطار استراتيجي للتقليص من الفقر اللي هو في الفترة النهائية ديال التحضير ديالو بمساعدة تقنية ديال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، هاذ الإطار الإستراتيجي مبني على دراسة الأبعاد وألأسباب الفقر في بلادنا وغتشكل واحد الإطار مرجعي لكل عمل اللي كيرمي إلى تحسين نسبة النمو أو النهوض بالأنشطة الاقتصادية في المناطق اللي عندها نسبة الفقر عالية، وذلك تحسين نسبة الولوج إلى التجهيزات الاجتماعية الأساسية.

وكنرميو من خلال بلورة هاذ الإطار الإستراتيجي، إلى تقوية إدماج المشاريع وديال البرامج المحققة من طرف مختلف المتدخلين، وتحسين كذلك الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الاجتماعية ديال كل الفئات في المجتمع وخاصة اللي هما معرضين أكثر للفقر والإقصاء وهما النساء والأطفال والأشخاص المسنين والأشخاص المعاقين.

هاذ الإطار الاستراتيجي سيتم وضعه في إطار الورش الكبير ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، اللي تم إعماله منذ 2005 من أجل محاربة

الفوارق الاجتماعية سواء كانت مجالية أو مبنية على النوع الاجتماعي، مع البرامج الأربعة المعروفة ديالها.

فالعدد ديال هاذ المشاريع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وصل إلى 15581 منذ 2005 إلى 2008، موزعة على 4 ديال البرامج لصالح أكثر من 3.9 مليون ديال المستفيدين، والاستثمار الإجمالي هو تقريبا 9.92 مليار الدرهم والمساهمة ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي حوالي 5.66 مليار درهم، ولا بد نذكرو بأنه هاذ المجهودات أدت إلى بعض النتائج فيما يخص تقلص نسبة الفقر، ونقولوا كذلك بأنه حجم ديال الوقاية من الهشاشة هو مهم جدا من خلال عدد ديال البرامج وخاصة الإصلاح ديال صندوق المقاصة وتحسين الحكامة مع ولوج النساء إلى تدبير الشأن العام المحلي هذا غادي يساهم كذلك في تحسين الحكامة ديال المدن، بالإضافة إلى وحدة المدينة اللي كتعالج الظاهرة اللي تكلمتيو عليها السيد المستشار ديال الفوارق داخل نفس المدينة، ما بين جماعات فقيرة وجماعات ميسرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

السيد الرئيس،

كنشكرو، السيدة الوزيرة، على تفضلها بالجواب على كل حال، ونعلم أن الطريق شاق وطويل للحصول على النتائج فهاذ المجال، نحن في فريقنا نعلم السيد الرئيس أنه لا دواء لهاذ الداء سوى تكافؤ الفرص بين الجميع أي العدل الاجتماعي، وخلق المبادرات الاقتصادية وحدها الكفيلة من إخراج هذه الطبقات من وطأة الفقر، وكذلك نعلم أن التضامن وحده كفيل لضمان حق هذه الطبقات المعوزة، لكنه السيدة الوزيرة هناك ظواهر لا نقبلها في مدننا وفي قرانا ولا في المغرب، هي ظاهرة المتسولين والمتسولات الذين يسيئون بسمعة بلدنا، في حين أنه هناك فقراء فعلا يحسبهم الجهلة أغنى من التعفف، وهناك صورة أخرى امرأة وأطفال على رصيف في الشارع المغربي، إنها صورة قاتمة يجب معالجتها إن كانت الحاجة فتسديد الحاجة أمر طارئ، ولا أظن أن خزينة الدولة المغربية عاجزة لضمان عيش كريم لهؤلاء، وإن كان خلاف ذلك فالمساطر والقانون وحده هو الذين يخذلوا الناس ويسيئون إلى وطنهم.

وهناك كذلك صور أخرى لا يمكن السكوت عليها هي ظاهرة العيش في المطارح والقمامات، حيث نرى أطفال يجوبون هذه المطارح بحثا عن طعام أو شيء ما، في الحين أن الأسرة والمدرسة أولى بهم. هذا هو تعليقنا، السيدة الوزيرة، والذي نعرفه فيكم من الجدية في هذا الملف الصعب المزيد من العمل والمزيد من النضال لكسب الرهان.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذن ننتقل إلى السؤال الموجه، تفضلي السيدة الوزيرة بعجالة.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

بعجالة، فقط بغيت نشكركم السيد المستشار على هاذ الإيضاحات وعلى هاذ الغيرة ديالكم على محاربة الهشاشة في بلادنا، اللي هي برنامج من ضمن ربعة ديال البرامج ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية واللي كتهتم بكل هاذ الفئات اللي هي موضوع ديال الانشغال ديالنا الدائم، غير فيما يخص محاربة التسول بغيت نبشركم السيد المستشار أنه هناك برنامج للوزارة:

أولا، الإستراتيجية ديال محاربة التسول الاحترافي؛

وثانيا، وضع إطار قانوني اللي كيضمن في نفس الوقت مغرب متضامن مع الفقراء الحقيقيين، وفي نفس الوقت صرامة قوية في اتجاه محاربة التسول الاحترافي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، حول الجالية المغربية بأوربا والوضع المتقدم للمغرب في علاقته بالاتحاد الأوروبي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، العربي خربوش، أحمد الرحموني، حسن الغزوي، أحمد الشوفاني، الحسن أكوجال، سيدي محمد أخطور، عبد العزيز جناح، محمد الزعيم، محمد صالح اقميزة، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسان الغزوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

حظي المغرب مؤخرا بوضع متقدم في علاقته بالاتحاد الأوربي، هذا الوضع يفرض عددا من الالتزامات على المغرب لكنه في نفس الوقت يخصه بعدد من الامتيازات.

نسائل معاليكم عن موقع جاليتنا بأوربا من هذا الاتفاق؟ ودور مواطنينا هناك في إنجاحه؟ وما الذي تقومون به لتحسيس الجالية بمضامين هذا الوضع والتحفيز على الانخراط فيه؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد عامر، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت في البداية نشكر السادة المستشارين على هاذ السؤال اللي في الواقع عندو راهنية كبيرة.

حقيقة أن الوضع المتقدم للمغرب مكن المغرب من فتح آفاق جديدة في التعاون مع الاتحاد الأوروبي في كل المجالات، بما فيها مجال الهجرة واللي تيهم الجالية المغربية المقيمة بالدول الأوروبية، فهاذ الوضع المتقدم كيمنح المغرب كما قال السيد المستشار عدد من الامتيازات، ولكن في نفس الوقت كيفتح للمغرب كذلك عدد من الآفاق ومن المسؤوليات، فالوثيقة المشتركة اللي توضعت ما بين المغرب والاتحاد الأوربي اللي كتهم الوضع المتقدم هي اليوم كتشكل خارطة طريق للتعاون المغربي الأوربي، كيهم مجالات متعددة ومختلفة بما فيها مجال -كما قلت- الهجرة.

ففيما يخص هذا المجال، كان تم التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي مستعد لتعاون أكبر مع المغرب فيما يخص القضية ديال الهجرة بالاعتماد على المقاربة الشمولية اللي الآن موضوعة ما بين المغرب والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأوروبي بطبيعة الحال رابط الإسراع أو التسريع في التعاون في هاذ المجال بنجاح المفاوضات الجارية ما بين المغرب اليوم والاتحاد الأوربي فيما يخص اتفاقية إعادة القبول.

بغيت نشير في هاذ الإطار على أن المغرب كذلك في تصريحو في الدورة السابعة لمجلس الشراكة المغرب والاتحاد الأوروبي أكد على استعداده على إيجاد حل توافقي فيما يخص القضايا المطروحة اليوم مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك أكد دعمه للمقاربة الشمولية لقضايا الهجرة والجالية اللي كتربط ما بين التيسير لتنقل الأشخاص وتشجيع الهجرة القانونية ومحاربة الهجرة السرية وكذلك التعاون التنموي.

وكذلك المغرب عبر عن طموحه وعن رغبته باش أن الوضع المتقدم يسمح للمغرب باش يكون شريك في المسلسل التشريعي والتنظيمي المحدث من طرف الاتحاد الأوروبي، واللي عندو تأثير مباشر على الوضعية القانونية والوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجالية المغربية المستقرة في أوربا.

فيما يخص ما هو الدور اللي كنقومو بتحسيس الجالية؟ بطبيعة الحال عندنا كل وزراء حكومة جلالة الملك بما فيهم كذلك الوزير المكلف بالجالية في كل المناسبات اللي كتيح لنا مع الجالية سواء خاصة في أوربا، فبطبيعة الحالة تنحسوهم باش يلعبوا الدور المنوط بهم في هذا الاتجاه والدور هو دور أساسي بالنسبة لتطوير التعاون ما بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم.

إذن ننتقل إلى آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول الوضعية المالية للأطر العليا المدمجة في قطاع التعليم، للمستشارين المحترمين السادة: عبد العزيز عزابي، خديجة الزومي، العربي القباج، محمد تيتنى العلوي، كافي الشراط، محمد بنزيدية، محمد السوسي، جمال بنربيعة، رفيق بناصر، بنجيد الأمين، العربي بوراس، الطاهر الفيلالي، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد العزيز عزابي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

لقد سبق للمركزيات النقابية أن تقدمت بالعديد من الملفات المطلبية، وذلك في إطار الحوار الاجتماعي الذي تطلب العديد من اللقاءات، والذي استغرق أيام وساعات طوال من المناقشة ومحاولة لإيجاد الحلول لكافة الملفات المطلبية العالقة، واليوم وفي إطار الاتحاد العام للشغالين، نلفت نظر الحكومة إلى أن هناك فئة مغبونة في حقها، تنتمي إلى الأسرة التعليمية، ويتعلق الأمر بفئة الأطر العليا المندمجة في قطاع التعليم، والتي تم تعيينها ابتداء من 2008.02.06، والتي لم تسو وضعيتها المالية إلى يومنا هذا.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عما تعتزمون القيام به وتسريع عملية تسوية الوضعية المالية لهاذ الفئة حتى يتسنى لها القيام بأداء واجبها التربوي في أحسن الظروف؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أحمد اخشيشن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال ديال السادة المستشارين كيرتبط بواحد الملف اللي عندو واحد الخصوصية، وبدون شك أن التذكير بهاذ الخصوصية هو اللي غادي يجعلنا يمكن نفهموا جملة من الملابسات اللي أحاطت بالمعالجة ديالو، خلال الأشهر القليلة الماضية، بغيت غير فقط بين قوسين هاد الفئة كما الفئات الأخرى ماشي مغبونة هما ناس الأطر ديال الوزارة كما هو الحال بالنسبة للأطر كاملة فقط أن المعالجة ديال هاذ الملف ديالهم كيف ما قلت اعتبارا للخصوصيات ديالو، نذكر بها فقط أن هاذ الملف مرتبط بالتوظيف فواحد العدد ديال حاملي الشهادات العليا العدد ديالهم 1000 اللي تم بناء على

اتفاق كان سابق مع الجمعيات اللي كتأطر هاذ الشباب والحكومة السابقة قبل هاذ الولاية هاذي، وبالتالي التنفيذ ديالو ما كان لو يتم إلا اعتبارا لجملة من الاستثناءات اللي ميزاتو: أولها أن التوظيف المباشر كيعني بأنه اشتغلنا باستثناء من المقتضيات ديال المرسوم رقم 2.02.854 المرتبط بالنظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية هذا من جهة، وبالتالي ملي كنتكلمو على مسطرة استثنائية فبالتالي المعالجة كتكون كذلك معالجة استثنائية.

المسألة الثانية كذلك، وهو أننا أمام عدد ديال 1000 ديال الشباب ولكن مكينتميوشاي لنفس الفئات، فيهم المهندسين، وفيهم لحاملين الشهادات، وفيهم المتصرفين، وبالتالي المعالجة ديالهم مكانش يمكن ليها تم كلها في إطار نفس النسق الإداري.

باش منطولشاي على السادة أعضاء المجلس، فقط للتذكير بأن هاذ المعاجلة الاستثنائية كانت كتطلب كيف ما تذكرت مساطر استثنائية، وهذا ما تم فعلا من خلال مراسلة توصلنا بها ودعم اللي بغيت نحييه بهاذ المناسبة ديال السيد الوزير الأول، اللي سمح بالترخيص نهار 19 نوفمبر الماضي، هاذي تقريبا حوالي شهر ونصف، اللي سمح لينا بشكل نهائي باش نسويو هاذ الملف وبناء عليه الوضعية إلى حدود اليوم هي كالتالي:

تمت إحالة الملفات ديال مهندسي الدولة اللي العدد ديالهم 17 على المراقبة المالية بتاريخ 19 دجنبر من هاذ الشهر اللي فات.

تمت الإحالة ديال ملفات المتصرفين على وزارة تحديث القطاعات العامة قصد إنجاز قرارات توظيفهم بتاريخ 11 دجنبر 2008.

بالنسبة للأساتذة ديال التعليم الثانوي التأهيلي، الإحالة ديال 271 ملف على المراقبة المالية من أجل التأشيرة ما بين 19 و30 دجنبر 2008.

إنجاز وإعداد 458 ملف قصد عرضها على المراقبة المالية فهاذ الأيام، ومراسلة 200 أستاذ قصد استكمال الوثائق المتعلقة بالتوظيف و7 ديال الحالات لم تلتحق بالعمل.

هذا غير باش نقول وأطمئن السادة المستشارين بأن الملف لم يعرف شي تعطل، غير فقط اعتبارا للملابسات اللي كانت محيطة بالمعالجة ديالو كانت هناك مساطر استثنائية ملي توصلنا بكل الترخيصات من طرف كل الإدارات المرتبطة بهاذ الموضوع تمت المعالجة بشكل عادي والمسألة غادي تحل بالنسبة للمعنيين بالأمر في غضون الأيام أو الأسابيع القليلة المقبلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار عبد العزيز عزابي:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات اللي هاذ الأسرة هاذي كانت ما في اخبارهاش، وخاصة الناس ديال الجنوب لأنه درنا معهم واحد اللقاء وجدناهم في واحد الحالة كاين اللي منذ توظيفه ما جا عيد لا في العيد الكبير، ولا في رمضان جا عند العائلة ديالو، كيفاش هاذ السيد غادي يقوم بتدريس داخل قسم أو داخل...

ولهذا، تنشكرو، السيد الوزير، والسيد الوزير الأول على التسريع بهاذ الملف اللي في شهر -كما قلتم - اللي في الشهر اللي خرج، ما كانش عندنا العلم، ثقوا بنا ما كانش عندنا في هاذ الموضوع.

ولهذا، تنطالبو هاذ الناس اللي تيوجدوا لنا هاذ الناس للمستقبل باش ينوضوا ويتدار لهم إعادة التكوين راه اللي كاين داخل القسم راه ما تيدير حتى حاجة في القسم، وثقوا بي، السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

في بداية الجواب أنا كنتفهم بأن السؤال طرحوه السادة المستشارين في شهر أكتوبر، الحل اللي تكلمت عليه طبعا جاء بعد أو تنفيذا للترخيص ديال السيد الوزير الأول، السيد المستشار أثار في التعقيب ديالو جانب آخر اللي هو في رأيي يعني ما غاديش يمكن لنا نطرقو لو اليوم، ولكن كيثير موضوع كبير جدا والمرتبط بهاذ الشي ديال التوظيفات الاستثنائية بالنسبة للأطر اللي غادي تحمل المسؤولية ديال القسم في الحين أن ما عندهاش التكوين الكافي.

هاذي ماشي أول حالة اللي كنواجهوها، طبعا من جهة هاذ الناس كيأديو واجبهم على الشكل اللي كيقدروا عليه، ولكن من واجبنا احنا كذلك أننا نوفرو الشروط باش يمكن لهم يكونوا يتملكوا الوسائل التربوية والبيداغوجية باش يؤدوا مهامهم، هاذ المسألة ماشي بسيطة، والسيد المستشار كيعرف هاذ المسألة هاذي بتدقيق، طبعا كل الدورات اللي غادي يمكن يتم القيام بها وكل التأطير عن قرب اللي غادي يمكن لو يكون مغاديش يمكن لو باش يسد الحاجات والخصاص اللي يمكن نلقاو في البداية.

اللي كنتمناو، وهو أن أغلبهم فعلا الآن اللي خرجوا من الوضع ديال البطالة وكيشتغلوا داخل القسم أنهم يؤدون مهمتهم على أكمل وجه، واحنا في جانبهم باش نساعدهم باش يكونوا فعلا متملكين في كل الملكات الضرورية من أجل أداء هاذ الواجب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم على مساهمتكم معنا.

هكذا نكون قد أتينا على نهاية جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية، وننتقل مباشرة إلى جلسة التشريع.